الأمم المتحدة S/PV.5969

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٥٩٦٩

الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غرولس	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد تندربيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لايفان
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-49295 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جورجيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ألاسانيا (جورجيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة اليزابث سبيهار، مديرة شعبة شؤون الأمريكيتين وأوروبا والموظفة المسؤولة عن إدارة الشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ولفغانغ ويسبرود – ويبر، مدير شعبة شؤون أسيا والشرق الأوسط والموظف المسؤول عن إدارة عمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس استجابة إلى الرسالة المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، والواردة في الوثيقة S/2008/587.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيدة إليزابيث سبيهار، مديرة شعبة الأمريكتين وأوروبا والمسؤولة عن إدارة الشؤون السياسية، والسيد وولفغانغ وايزبرود – ويبار، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط والمسؤول عن إدارة عمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سبيهار.

السيدة سبيهار (تكلمت بالانكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام باسكو، في ٢١ آب/أغسطس، إلى المجلس عن التطورات الجارية في جورجيا، وقّع رئيس الاتحاد الروسي، السيد ميدفيديف، في ٢٦ آب/أغسطس، مرسومين بشأن الاعتراف بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين.

وفيما يتعلق بالوضع على أرض الواقع، أبلغ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بالأمس، أنه لا يزال هناك ١٨ نقطة تفتيش تابعة للاتحاد الروسي في شمال غوري. ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، لا تزال تتواجد نقاط التفتيش الروسية في أماكن أخرى من جورجيا، من قبيل تلك الموجودة حول ميناء مدينة بوتي.

وفي ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس، قام مراقبون عسكريون تابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأربع دوريات على الأطراف الشرقية من أوسيتيا الجنوبية. وأبلغت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه في ٢٦ آب/أغسطس عقد اجتماع بين ممثلين من أوسيتيا الجنوبية وجورجيا بالقرب من أخالغوري. وفي أعقاب ذلك

الاجتماع، أُبلغ بأن الجانب الجورجي قد سحب قوة الشرطة الموجودة في قرية موسابروني، الواقعة داخل حدود أوسيتيا الجنوبية. وقد وُصف الوضع الأمني في أخالغوري لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنه مستقر ولكن يشوبه التوتر، وأن ما يقرب من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من سكان البلدة قد غادروها.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، أبلغت مصادر الأمم المتحدة أنه لا تزال تجري تحركات تلقائية ومنظمة للعودة، بينما وقعت حالات تشريد جديدة للسكان من قرى تقع شمال مدينة غوري. كما أبلغ منسّق الأمم المتحدة المقيم في جورجيا، بالأمس، عن جهود إنسانية تبذل، ذاكراً أن حكومة جورجيا تقوم بتيسير عودة المشردين داخليا من تبليسي إلى غوري والمناطق المحيطة، بما في ذلك تحديد ١٨ مدرسة حضانة لإقامة من ليس لهم مأوى في غوري. وبمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أقيم معسكر صغير من الخيام، يستوعب ما يصل إلى ٤٠٠ من الأشخاص المشردين حديثا، على أطراف البلدة في ٢٦ آب/أغسطس.

وأعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بحدوث حالات تشريد قسرية نتيجة لأعمال النهب التي تقوم بها المليشيات في شمال غوري بالقرب من خط الحدود مع أوسيتيا الجنوبية. وتفيد التقارير الأخيرة أن حوالي ١ ٠٠٠ من المدنيين من المناطق الإثنية الجورجية المأهولة في أوسيتيا الجنوبية قد لجأوا إلى غوري. وقد أبلغ المشردون الذين وصلوا حديثا إلى غوري عن وقوع حوادث تخويف وعنف بدني ونهب.

ووقعت حالات مثيرة للقلق على نحو مماثل في قرى شمال غوري وفي المناطق المحيطة التي لا تصل إليها المنظمات الإنسانية. وحتى الأمس، لا تزال منظمة الصليب الأحمر الدولية هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع الوصول إلى أوسيتيا الجنوبية. ومن ثم، يندر ورود تقارير عن الحالة الإنسانية هناك.

وتتوفر الآن وسائط النقل التجارية لنقل الشحنات بين بوتي وتبليسي. بيد أن التقارير تشير إلى أنها تتردد في السفر إلى شمال غوري وفي المناطق المحيطة بها بسبب شعورها بالقلق من انعدام الأمن إذا لم تكن جزءا في قافلة من القوافل التي تسيّرها الأمم المتحدة. وقد تم إبلاغ الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية بوجود أخطار أمنية تتعلق بالذخائر الفرعية الخاصة بالقنابل العنقودية والذخائر المتروكة. وحتى أمس، حصل ١٠٠ ١٣٧ شخص على المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي. وبالأمس تم توفير الغذاء لـ ٦٠٠ ١٢ من المشردين داخليا والسكان المحليين في المناطق المتأثرة بالصراع.

وحتى ٢٧ آب/أغسطس، وصل إجمالي المبالغ الموجهة خصيصا إلى مشاريع النداء العاجل الصادر في ٢٠ آب/أغسطس، وفقا للمعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي تم التبرع بها أو التعهد بتقديمها إلى ٩,٨ ملايين دولار، إلى جانب مبلغ ١٤,١ مليون دولار من التبرعات غير المعقودة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد وايزبرود – ويبار.

السيد وايزبرود – ويبار (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ مجلس الأمن، على النحو المطلوب، بآخر المستجدات عن التطورات الجارية في منطقة الصراع الجورجي – الأبخازي وحولها.

منذ آخر مرة أُحطنا فيها علما، لاحظت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوع تحركات واسعة النطاق للقوات والمعدات العسكرية الروسية من الجانب الجورجي

من خط وقف إطلاق النار إلى الجانب الذي تسيطر عليه أبخازيا. وفي ٢٣ آب/أغسطس، لاحظت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أن قرابة ٢٢٠ عربة، بما فيها عربات مصفحة لنقل الجنود وشاحنات، بالإضافة إلى مدافع ميدانية مقطورة، تتحرك شمالاً عبر خط وقف إطلاق النار. ووفقا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لا يزال عدد صغير من القوات الروسية، التي لا تخضع لقيادة رابطة الدول المستقلة، موجودا على الجانب الجورجي من خط وقف إطلاق النار.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، ذكر مسؤولون عسكريون روس أن إجمالي قوام القوات المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة الصراع الجورجي – الأبخازي يصل إلى ٢ ١٤٢ جندي. كما أعلنوا عن خطط بشأن إقامة ١٨ نقطة تفتيش إضافية في منطقة الصراع ونقطة تفتيش واحدة في منطقة وادي كودوري العليا. ومنذ ذلك الحين، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بمراقبة المواقع الأمامية لنقاط التفتيش لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من خط وقف إطلاق النار تجاه المحيط الشرقي من المنطقة المحدودة السلاح، التي تشكّل حدود منطقة الصراع مع جورجيا نفسها.

وبوجه عام، لا يزال الوضع في منطقة الصراع الجورجي – الأبخازي يشوبه التوتر. ولا تزال القوات الأبخازية تفرض سيطرتها على جيبي غانموخوري وكورتشا إلى شمال نهر إنغوري، على الجانب الجورجي لوقف إطلاق النار. ويدّعي الجانب الأبخازي أن عناصر مسلحة جورجية تعمل في الجانب الأبخازي لوقف إطلاق النار. كما ترد تقارير تفيد بزرع ألغام في منطقة غالي. وفي هذه المرحلة، لا تستطيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أن تتحقق من أي من هذه الادعاءات. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن البعثة لم تستطع حتى الآن أن تحصل على الضمانات الأمنية المناسبة التي تسمح لها باستئناف الدوريات العادية في قطاع غالي. ولا تزال الدوريات في ذلك القطاع مقصورة على الطريق الرئيسي الذي يعبره، وهو M27. وتتوقع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أن تتمكن من استئناف الدوريات العادية في الأيام القليلة القادمة.

وعلى الجانب الجورجي، أبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أن القوات الروسية قد غادرت قاعدة سيناكي العسكرية وأن الشرطة الجورجية تقوم بإزالة الألغام في المنطقة. وتقوم البعثة باستئناف الدوريات العادية في قطاع زغديدي.

وفي أثناء إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، فيما يتعلق بوادي كودوري، قمنا بإحاطتكم علما بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تخطط للقيام بدوريات هناك. وحتى تاريخه، لم يجر تسيير دوريات بسبب الافتقار إلى الضمانات الأمنية الضرورية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد ألاسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر ممثلي إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد اضطرني إلى تقديم طلبي إلى مجلس الأمن لعقد هذه الجلسة الأعمال غير القانونية والأحادية الجانب من جانب الاتحاد الروسي فيما يتعلق بإقليمين جورجيين، ألا وهما أبخازيا، بجورجيا، وأوسيتيا الجنوبية، بجورجيا. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أدلى الرئيس الروسي، السيد ميدفيديف، ببيان بشأن الاعتراف باستقلال ما يسمى جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، اللذين أقيما على أراض تحتلها القوات الروسية. إن الاتحاد الروسي، باعترافه

باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، قد انتهك، ولا يزال ينتهك، مبادئ الحقوق المتساوية للشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثيقة هلسنكي الختامية، التي تشكّل جميعها المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

لقد تصرفت روسيا بطريقة تتناقض مع المبادئ والقيم التي أرستها المنظمة للحماية لتضمن الاستقلال ووحدة الأراضي لأعضائها. فقرار الاتحاد الروسي الاعتراف رسميا باستقلال المناطق التي انفصلت عن جورجيا انتهاك للقوانين والمبادئ الأساسية للقانون الدولي المتعلقة بالسيادة ووحدة الأراضي وحرمة حدود الدول.

إن ما قامت به روسيا من عمل يتناقض تناقضا مباشرا مع جميع القرارات المتعلقة بجورجيا والتي اتخذها مجلس الأمن، وروسيا بوصفها عضوا في مجلس الأمن تكرر باستمرار التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة واستقلال جورجيا ووحدة أراضيها داخل حدود معترف بها دوليا. وإن الإعلان من جانب واحد عن الاستقلال والاعتراف لا يتفق مع إحكام وثيقة هلسنكي الختامية التي بينت بوضوح مبادئ حرمة حدود الدول وسلامة أراضيها ولا تجيز تغيير حدود الدولة إلا وفقا للقانون الدولي وبالوسائل السلمية ونتيجة لاتفاق.

وبعد ذلك كله أثبتت هذه التصرفات بجلاء أنها غير قانونية وغير لازمة بسبب طبيعتها الانفرادية. ولا بد لأي دولة أو وأي موضوع من مواضيع القانون الدولي أو أي جهة فاعلة مسؤولة في العلاقات الدولية من الوقوف ببسالة في وجه الضغط الروسي الذي ستتعرض له قطعا. لقد أعرب المجتمع الدولي بالفعل ولا يزال يعرب عن إدانته الشديدة للتدابير التي اتخذتها روسيا. ونقدر التأييد الإجماعي، ونعتقد أنه ينبغي للجانب الروسي أن يتلقى رسالة قوية جدا. وبخلاف ذلك فإن المجموعات الأجنبية التي تتبنى ذلك في العالم يمكن أن تلجأ إلى العنف والتطهير العرقي لتحقيق غاياتها ومن ثم تُكافئ على ذلك بالاستقلال.

أنني لعلى يقين من أن الجانب الروسي بعد عدوانه العسكري وغزوه لدولة ذات سيادة سوف يحتكم بتهكم إلى نفس المبادئ والقواعد المقبولة عالميا التي أشرت إليها. ولكننا اعتدنا على قيام الاتحاد الروسي بإضافة نسيجه على الحقائق. وعلى الرغم من ذلك، أود من المجلس أن يركز على ما أوصلنا إلى الحالة التي نشهدها اليوم.

وفي عملية إحراز الاستقلال من نظام الاتحاد السوفيتي الاستعماري، صوتت جميع المجموعات الإثنية في جورجيا في استفتاء ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ لصالح استعادة جورجيا لوحدة أراضيها واستقلالها على أساس وثيقة الاستقلال الصادرة في ٢٦ أيار/مايو ١٩١٨ والتي تمثل، في جملة أمور، الإرادة التي عبرَّت عنها بحرية المجموعات السكانية للعيش في دولة مستقلة، وقد أكد المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الروسي، الطابع الديمقراطي للاستفتاء باعترافه باستقلال جورجيا. وقد شمل الاستفتاء أكثر من ٩٠ في المائة من السكان، و ٩٩ في المائة منهم صوتوا لصالح استقلال جورجيا.

ومن هنا، فإن إدعاءات الاتحاد الروسي بأن المركز القانوني الدولي لجورجيا قد حددته في تجاهل لإرادة الشعب الابخازي والاوسيتاني لا أساس له من الصحة على الإطلاق. ففي إستفتاء عام ١٩٩١ الذي جرى في جميع أراضي جورجيا، بما في ذلك ابخازيا أوسيتيا الجنوبية، ورد ضمنا أن الأقليات الوطنية قد شاركت أيضا في العملية. وأن مصير إقليم معين لا يمكن أن يقرره فقط سكانها الأصليون والسكان الأصليون في جمهورية ابخازيا المتمتعة بالحكم الذاتي

لا يتألفون فقط من الذين نجوا من التطهير العرقي والذين لا يزالون يعيشون حاليا في إقليم ابخازيا، بل يتألفون أيضا من جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين أصبحوا أهدافا للتطهير العرقي الوحشي والاضطهاد. ذلك التطهير العرقي تم تأكيده والاعتراف به في جلسات القمة التي عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩٩٤ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ وفي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وبينت نتائج الاستفتاء الذي تم عقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على أن الأغلبية المطلقة – ٩٩ في المائة – من الأشخاص المشردين داخليا من ابخازيا لا يؤيدون بالإجماع تقرير مركز الأقلية إلا عندما تتم استعادة السلامة الإقليمية.

ومنذ البداية، وبعد إثارة هذه الصراعات قبل عقدين من الزمن، ما برح الاتحاد الروسي يسيطر على عمليتي حفظ السلام والتفاوض في المنطقتين المنشقتين عن جورجيا. ومن خلال المشاركة في المفاوضات كفل الاتحاد الروسي عدم تحقيق أي نتائج ملموسة وعدم إحراز أي تقدم ممكن في تلك المفاوضات. وقد حذّر الجانب الجورجي المجتمع الدولي مرات عديدة من النوايا الحقيقة لذلك البلد.

وفي النهاية سيخرج الاتحاد الروسي من ظلال تلف حربا طويلة تشن ضد جورجيا منذ الاستقلال. وعرّفت روسيا نفسها بوضوح على أنها طرف في الصراع القائم في جورجيا. ونشهد حاليا نتائج سياسة الاتحاد الروسي المتمثلة في التوسع الإقليمي. ويجري القيام بهذا التوسع على حساب السلامة الإقليمية لدولة أخرى وبتجاهل تام للقانون الدولي وأرواح وتطلعات مئات الآلاف من المواطنين الجورجيين. وروسيا ماضية قدما في ذلك وغيرت مركز حدود عام ١٩٩١ مع ما سيترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة الأوسع، حيث انه حسب التصور الروسي معظم تلك الحدود قابلة للطعن ويجري الطعن بها حاليا.

ومن الجدير بالذكر أن مئات الآلاف من الناس الذي ينتمون إلى مختلف الأصول الإثنية يعانون من كارثة إنسانية في أعقاب الصراع الذي نشب في ابخازيا وجورجيا. وقد تكرر الآن هذا في منطقة تسكينفالي حيث أصبح فيها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين واللاجئين بسبب التدخل العسكري الأخير من جانب الاتحاد الروسي والمليشيات التابعة له. وتتعرض الأغلبية الساحقة من المواطنين الجورجيين إلى معاناة وحرمان من حقوقها الإنسانية الأساسية وحرياتها. وتمنع من الوصول إلى منازلها وتُرغم على العيش في المنفى. أما من بقي منها في دياره فيتعرض إلى خوف دائم من عدم الأمن والفقر، والأفظع من ذلك إمكانية التعرض للإعدام لمجرد أنها من أصول جورجية.

ونستمع باستمرار من النظامين الانفصاليين بأنهما لن يسمحا للسكان المنحدرين من أصول أثنية جورجية بالعودة إلى ديارهم. وتعمل على تنفيذ إعلانات هذين النظامين عصاباتهما شبه العسكرية والتي ما برحت تعمل على تدمير المنازل والممتلكات العائدة للسكان من أصول أثنية جورجية. فهذه الأعمال جزء من خطة منظمة للتطهير العرقي للجورجيين في منطقة تسكينفالي، كما حدث في السابق في منطقة ابخازيا.

أن اعتراف الاتحاد الروسي بالنظامين الانفصاليين يمثل تأييدا كاملا وقاطعا للانفصاليين المتمردين، وهم المرتكبون المباشرون للتطهير العرقي. وهنا أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأننا بعد الآن لن نرى وجودا للجورجيين في المنطقة نتيجة التشريد الوحشي والقسري.

إن الناس المسؤولين عن هذه الأعمال والذين نصّبوا أنفسهم حكاما لهذه الأقاليم يلقون ترحيبا واسعا في أروقة

الكرملين ويقابلون بالابتهاج والتصفيق في قاعات الهيئات التشريعية الروسية. وهذا يفضي بنا إلى حقيقية جديدة حيث يستخدم الاتحاد الروسي درعه لحظ السلام في احتلال دولة جورجيا ذات السيادة والمستقلة، ويقوم بالتطهير العرقي للمواطنين الجورجيين في المناطق الانفصالية. وكما حدث من قبل فإن القلة المتبقية من المدنيين في تلك المناطق أعطيت جوازات سفر روسية انتهاكا لقواعد القانون الدولي واستهزاء بمبدأ الحق في الحماية.

إننا نخاطب مجلس الأمن والأمين العام ونحضكم على العمل، والعمل فورا وتقرير الحالة الإنسانية على ارض الواقع للتخفيف أكثر من المحنة التي تسبب بها العدوان، محنة الناس الذين يعيشون في هذه المناطق وضمان اكبر قدر من المشاركة من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في العملية. و يجب التحقق من جميع إدعاءات الفظائع الجماعية والتصدي لها من خلال مؤسسات حقوق الإنسان المناسبة والموثوقة. وقد أعرب العديد عن استعداده للمساعدة في التخفيف من آثار الحرب على الناس الذين عانوا اشد معاناة. ولكن من سؤ الطالع أن الاتحاد الروسي عرقل بصورة مباشرة إيصال المساعدة الإنسانية.

لقد تجاهل الاتحاد الروسي التزاماته بموجب خطة الست نقاط لوقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها بواسطة رئاسة الاتحاد الأوروبي، الممثلة بفرنسا، وبخاصة عبر الجهود الشخصية للرئيس ساركوزي. فلم تمتثل روسيا لأحكام الخطة المتعلقة بانسحاب قواتها، كما ظهر جليا اليوم من الإحاطة الإعلامية للأمانة العامة، وحددت لنفسها مسبقا نتائج المحادثات الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين المنشودين في اتفاق السلام المتفق عليه. وتستمر روسيا في احتلال أراضي جورجيا، لتضمن بذلك إلحاق أشد الضرر لاستقرار بلدي واقتصاده.

ونحن، من جانبنا، نمتثل لاتفاق وقف إطلاق النار ونلزم أنفسنا به بشكل كامل. ونحن نطلب اتخاذ الإجراءات نفسها من جانب الأطراف الأخرى في الصراع. ويجب أن تسحب روسيا قواتها من أراضي جورجيا إلى المواقع التي سبقت نشوب النزاع.

وإلى جانب احترام وحدة أراضي جورجيا وسيادتها ضمن حدودها المعترف بها دوليا، والتي لا يمكن الجدال فيها، فإن جورجيا مستعدة لمراعاة أي شواغل أمنية مشروعة قد تكون لدى سكان جورجيا في أبخازيا وأوسيتيا عبر الحوار والوساطة الدولية غير المتحيزة.

وفي الختام، أود التأكيد على ما يلي. أولا، وقبل كل شيء، إن خطوة الاتحاد الروسي لا تؤدي إلى أي نتائج قانونية دولية، وليس لها أي تأثير على حدود جورجيا القائمة دوليا ولن تغير بأي حال من الأحوال موقف المجتمع الدولي من سيادة جورجيا وسلامة أراضيها واستقلالها. ولكن عملية الاعتراف التي لا يمكن قبولها وغير المبررة هذه ستزيد من توتر الحالة الصعبة أصلا.

إن عمل روسيا المدمر للذات يتناقض تماما مع مبدأ سلامة الأراضي الذي تعتمد علية الدولة الحديثة في وجودها. فلا مكان في العالم المعاصر لمحاولة إعادة رسم الحدود الدولية. وقد ظهر بجلاء وحشي اليوم أننا نتعامل مع صراع جورجي – روسي دفعت إليه المطامح الإقليمية الروسية في بلدي. وتدل الحالة الراهنة، كما تدل ذكريات الحروب منذ عهد قريب ووفقا للمنطق السليم، على أن السياسات الروسية ما لم يتصد لها المجتمع الدولي، ستقود في نهاية المطاف إلى مواجهات عسكرية في أماكن أخرى. وهذه التوقعات الكئيبة تبعث على مزيد من الأسف في ضوء التقدم السياسي والاقتصادي الذي تحقق مؤخرا في المنطقة، ولا سيما في جورجيا.

لقد تعرضت جورجيا للغزو وهي الآن محتلة، ولكن أمتي لم تقهر. وسوف نرمم ما تدمر من هياكل أساسية. وسنعيد بناء الاقتصاد، وسنمضي في توطيد الديمقراطية، وسنجد السبل، كما فعلنا طوال تاريخنا الذي يرجع إلى آلاف السنين، للتعايش السلمي بين الجورجيين والأوسيتيين وكل الأعضاء الآخرين في المجتمع المتعدد الأعراق لبلدنا العريق.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة على الإحاطات الإعلامية. وأعتقد أن إحاطاتهم الإعلامية تشهد بشكل قاطع على حقيقة أنه رغم المشاكل المستمرة – وهي كثيرة بسبب المغامرة العسكرية الأخيرة التي قامت بها جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية – تعود تدرجيا إلى حالتها الطبيعية، وتتزايد باستمرار المشاركة النشطة في العملية من جانب المنظمات الإنسانية الدولية.

لقد اتفق أن زار منطقة الصراع عدد كبير من قادة المنظمات الإنسانية الدولية، وهم جميعهم يقدرون تقديراً عاليا دور الاتحاد الروسي في معالجة الآثار الإنسانية التي نتجت عن العدوان الجورجي على أوسيتيا الجنوبية.

وأود الآن أن أشكر الممثل الدائم لجورجيا على مبادرته بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم، التي تتيح لي فرصة لأقرأ هنا، في هذه القاعة وأمام أعضاء مجلس الأمن، هذا البيان، وحيث أن الممثل الدائم قد طلب أن تكون الجلسة مفتوحة وعلنية، فسأقرأ أمام جميع أعضاء المؤتمر الدولي المرسومين التاليين لرئيس الاتحاد الروسي، الموقعين في ٢٦ آب/أغسطس من هذا العام.

”مرسوم بشأن الاعتراف بجمهورية أبخازيا:

”أولا، في ضوء التعبير عن الإرادة الحرة للشعب الأبخازي للاعتراف بجمهورية أبخازيا بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة؛

”ثانيا، تقوم وزارة خارجية الاتحاد الروسي بإجراء المفاوضات مع الجانب الأبخازي بشأن إقامة علاقات دبلوماسية والاتفاق على إعداد الوثائق الملائمة؛

”ثالثا، يؤذن لوزير خارجية الاتحاد الروسي بأن يجري، بمشاركة الهيئات الاتحادية والسلطات التنفيذية المعنية، مفاوضات مع الجانب الأبخازي بشأن إعداد مشروع معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة، وتقديم تلك الوثائق للتوقيع وفقا للترتيب الملائم؛

”رابعا، فيما يتعلق بمناشدة رئيس جمهورية أبخازيا لوزارة الدفاع بالاتحاد الروسي كي تؤمن قيام القوات المسلحة للاتحاد الروسي في أراضي جمهورية أبخازيا بتنفيذ مهام حفظ السلام، ريثما تبرم المعاهدة المذكورة في الفقرة الثالثة من هذا المرسوم“.

وينص المرسوم الثاني على ما يأتي:

”مرسوم بشأن الاعتراف بجمهورية أوسيتيا الجنوبية.

”أولا، في ضوء التعبير عن الإرادة الحرة لشعب أوسيتيا الجنوبية في الاعتراف بجمهورية أوسيتيا الجنوبية بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة؛

”ثانيا، تقوم وزارة الخارجية الروسية بإجراء مفاوضات مع الجانب الأوسيتي الجنوبي بشأن إقامة علاقات دبلوماسية والاتفاق على إعداد الوثائق الملائمة؛

”ثالثا، يؤذن لوزير خارجية الاتحاد الروسي بأن يجري، بمشاركة الهيئات الاتحادية والسلطات التنفيذية المعنية مفاوضات مع الجانب الأوسيتي بشأن إعداد مشروع معاهدة للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة، وتقديم الوثائق للتوقيع وفقا للترتيب المناسب؛

”رابعا، فيما يتعلق بمناشدة رئيس جمهورية أوسيتيا الجنوبية لوزارة الدفاع بالاتحاد الروسي لتأمين قيام القوات المسلحة للاتحاد الروسي الموجودة في أراضي جمهورية أوسيتيا الجنوبية بتنفيذ مهام حفظ السلام ريثما يتم عقد المعاهدة المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذا المرسوم“.

هذه هي فحوى المرسومين اللذين وقعهما الرئيس ميدفيديف في ٢٦ آب/أغسطس من هذا العام.

إن جلسة اليوم لا يمكن أن تكون صحيحة تماما بدون مشاركة ممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وبدون تفهم تطلعات شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، لا يمكن أن تكون أمامنا صورة موضوعية عما يجري هناك. ونحن على اقتناع بأنه سيأتي قريبا اليوم الذي سيتمكن فيه أعضاء مجلس الأمن من الاستماع إلى مواقفهم.

وقد اعترف الاتحاد الروسي باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا على أساس وعيه بمسؤوليته عن تأمين المحافظة على بقاء شعبيهما الشقيقين في وجه السياسة العدوانية الشوفينية لتبليسي. وكان أساس تلك السياسة هو الشعار الذي أعلنه في عام ١٩٨٩ رئيس جورجيا حينذاك، السيد غمساخوردا: ”جورجيا للجورجيين“، والذي حاول تنفيذه في عام ١٩٩٢ بعد أن ألغى وجود كيانات على أراضي جورجيا وأرسل القوات الجورجية للهجوم على سوخومي وتسخينفالي من أجل تثبيت الحكم غير الشرعي الذي كان قد أقامه.

وكانت الإبادة الجماعية قد نفذت حينذاك في أوسيتيا الجنوبية، وتعرض السكان الأوسيتيون للتدمير والطرد الجماعي. وبفضل الأعمال المتفانية لشعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجهود روسيا، أمكن وقف سفك الدماء، وعقد اتفاق وقف إطلاق النار، وإنشاء آلية لحفظ السلام والنظر في كل جوانب التسوية. وفي أوسيتيا الجنوبية في عام ١٩٩٢، وفي أبخازيا في عام ١٩٩٤، أُنشئت قوات حفظ السلام، والوكالات المعنية، بتيسير من جانب روسيا، لتعزيز الثقة وتشجيع الحل الذي يلبي أهداف الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي ومسائل الوضع السياسي. تلك الخطوات أيدتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اللتان انخرطتا في عمل الآليات المناسبة وبعثتا بمراقبين عنهما إلى منطقة الصراع. لقد كانت آليات حفظ السلام والتفاوض معقدة. ومع ذلك، فإنها أدت غرضها وساعدت على التقريب بين المواقف والتوصل إلى اتفاقات محددة.

غير أن آفاق السلام الحقيقية التي ظهرت آنذاك أطاح ميخائيل سكاشفيلي بها عندما استولى على السلطة بالوسائل الثورية، في نهاية عام ٢٠٠٣، وبدأ على الفور بالتهديد بفرض حل بالقوة لمشكلتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ دخلت وحدات من القوات الخاصة وقوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية الجورجية إلى منطقة الصراع الجورجي – الأوسيتي. وفي آب/أغسطس، تعرضت تسخينفالي لقصف بالمدفعية وجرت محاولة للسيطرة عليها.

وبفضل وساطة روسيا المتواصلة، وقّع رئيس وزراء جورجيا، السيد زراب جفانيا، وقائد أوسيتيا الجنوبية، إدوارد كوكويتي، على بروتوكول وقف إطلاق النار. وفي

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تم التوقيع على وثيقة أخرى حول وسائل تطبيع العلاقات باتباع نهج مرحلة مرحلة. وعقب وفاة جفانيا المريبة، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، رفض سكاشفيلي رفضا قاطعا كل الاتفاقات. وذلك رسم موقفه تجاه التسوية الأبخازية، التي كانت قائمة على أساس الاتفاق المبرم في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على وقف إطلاق النار والفصل بين القوات. وبموجب ذلك الاتفاق تم نشر قوات حفظ السلام الجماعية في منطقة الصراع الجورجي – الأبخازي. وإضافة إلى ذلك، تم انشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، علاوة على فريق أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا.

وبقيام سكاشفيلي في عام ٢٠٠٦ – في انتهاك لكل الاتفاقات وقرارات الأمم المتحدة – بنشر وحدة عسكرية جورجية في وادي كودوري الأعلى، إنما قوض التقدم المحرز بفضل آليات عملية التسوية، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات آذار/مارس ٢٠٠٣ التي توصل اليها الرئيس بوتن والرئيس شفرنادزه حول الجهود المشتركة لإعادة اللاجئين وفتح طرق مواصلات السكك الحديد بين سوتشي وتبليسي.

ولقد قام سكاشفيلي بتجاهله العلني المتواصل لالتزامات جورجيا والاتفاقات التي أبرمتها في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتنصيب حكومة عميلة لإدارة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بهدف واحد وحيد هو دق آخر مسمار في نعش عملية التفاوض. ولقد اتسم كل عام من حكم سكاشفيلي بتصلبه التام واستفزازه الذي لا ينقطع، بما في ذلك اختلاق حوادث في مناطق الصراع على شكل هجمات على قوات حفظ السلام الروسية واتخاذ موقف ازدرائي تجاه قادة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المنتخبين ديمقراطيا.

ونتيجة لأعمال تبليسي كانت نيران صراع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية قد اشتعلت مرة أخرى في بداية التسعينات. ومنذئذ، فعلت روسيا كل ما في وسعها للمساعدة على تسوية هاتين المشكلتين على أساس الاعتراف بالسلامة الإقليمية لجورجيا. وقد اتخذت روسيا ذلك الموقف رغم حقيقة أن جورجيا، بإعلانها استقلالها هي، إنما انتهكت حق شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في تقرير المصير. فاستنادا إلى قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إجراءات حل المسائل المرتبطة بانفصال جمهورية ما من الاتحاد، تتمتع الكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار الجمهوريات المنضوية تحت الاتحاد بالحق بأن تحسم بصورة مستقلة مسألة ما إذا كانت تريد أن تبقى جزءا من الاتحاد، ومسألة مركزها القانوني في حالة انفصال الجمهورية من الاتحاد. إن جورجيا حرمت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من إمكانية ممارسة ذلك الحق.

مع ذلك ظلت روسيا تنتهج سياستها بثبات وسعت في الوقت ذاته إلى الاضطلاع بمهام حفظ السلام والوساطة. وحاولت روسيا المساعدة في التوصل إلى اتفاقات سلام وبرهنت على تحليها بضبط النفس والصبر في وجه الاستفزاز. كما أننا لم نتخل عن موقفنا هذا حتى بعد الاعلان الأحادي باستقلال كوسوفو.

إن سكاشفيلي، بهجومه العدواني على أوسيتيا الجنوبية في ليلة ٨ آب/أغسطس، الذي تسبب في إصابات كثيرة، بما في ذلك إصابات بين حفظة السلام الروس والمواطنين الروس الآخرين، فضلا عن التحضيرات لارتكاب أعمال مماثلة ضد أبخازيا، أنهى بنفسه السلامة الإقليمية لجورجيا باستخدام القوة العسكرية الفجة السافرة ضد سكان أراد أن يراهم، على حد قوله، جزءا من دولته. إن سكاشفيلي لم يترك لهم خيارا سوى العمل على تأمين أمنهم

والسعي إلى ممارسة حقهم في تقرير المصير كدولتين مستقلتين.

وفي ذلك الصدد لا يفوتنا التذكير بالدور الذي لعبه أولئك الذين لجأوا، على مر السنين، إلى السمسرة لحساب نظام سكاشفيلي ذي النزعة العسكرية، فزودوه بالأسلحة الهجومية خرقا لترتيبات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، وحثوه على التنصل من واجباته بعدم استخدام القوة وزرعوا في نفسه مرض الافلات من العقاب عن جملة أعمال منها أعماله الاستبدادية بسحق المعارضين في جورجيا. إننا نعرف أن الأرباب الخارجيين قد حاولوا، في مراحل محددة، أن يثنوا شكاسفيلي عن مغامراته العسكرية الطائشة. لكن من الواضح أنه أفلت تماما من زمام السيطرة.

مما يثير الجزع أن كثيرين لم يتوصلوا إلى الاستنتاجات الموضوعية فيما يتصل بعدوان جورجيا. وبريق الأمل الذي لاح ذات مرة بإمكانية تنفيذ المبادرة المشتركة لرئيسي روسيا وفرنسا في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تبدد بسرعة عندما رفضت تبليسي المبادرة فعلا، وعندما سار المدافعون عن سكاشفيلي وراءه. وإضافة إلى ذلك ما فتئت الولايات المتحدة وشتى العواصم الأوروبية تعد السيد سكاشفيلي بالحماية عن طريق الناتو، وتنادي بإعادة تسليح نظام تبليسي، بل إنها تمده بأسلحة جديدة. هذه دعوة مباشرة إلى مغامرة جديدة.

وفي ضوء النداء الصادر عن شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وبرلماني الجمهوريتين ورئيسيهما، وفي ضوء آراء شعب روسيا ومواقف هيئتي الجمعية الاتحادية الروسية، اتخذ رئيس الاتحاد الروسي قرارا بالاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وبإبرام معاهدتي صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة معهما. وإن الجانب الروسي، باعتماده ذلك القرار، استند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والوثائق الأساسية الدولية الأخرى، بما فيها إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول لعام ١٩٧٠. ويلزم التأكيد على أن كل دولة، استنادا إلى الإعلان، يجب أن تحجم عن ارتكاب أي أعمال عنف يمكن أن تؤدي إلى حرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال. وإن أعمال الدول يجب أن تتفق أيضا مع مبادئ المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير المصير. كما يجب أن تحكم الدول حكومات تمثل كل الشعوب التي تعيش في أراضيها. ولا شك في أن نظام شكاسفيلي لا يمتثل بأي طريقة للمعايير السامية تلك التي أقرها المجتمع الدولي.

إن روسيا، التي تكن مشاعر الصداقة والود المخلصة تجاه الشعب الجورجي، واثقة بأن جورجيا ستجد، عاجلا أم آجلا، قادة جديرين يحرصون بإخلاص على رعاية بلدهم ويطورون علاقات احترام متبادل على قدم المساواة، فضلا عن علاقات حسن الجوار مع كل شعوب القفقاس. وروسيا مستعدة للنهوض بذلك بأي طريقة ممكنة.

السيد لكروي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود بدوري أن أشكر ممثلي الأمانة العامة على الإحاطات الاعلامية التي قدموها.

فرنسا، بالقيام بدورها بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي وبصفتها الوطنية أيضا ، أدانت بشدة القرار الذي اتخذه الاتحاد الروسي بالاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وإن رئيس فرنسا أبلغ الرئيس مدفيديف والرئيس سكاشفيلي بآراء فرنسا الليلة الماضية.

يعلم مجلس الأمن أن فرنسا مشتركة بهمة في السعي إلى إيجاد حل لهذا الصراع. ومنذ بداية الأعمال القتالية ألزمنا أنفسنا بالتوصل إلى بيان بوقف إطلاق النار يعتمده المجلس. وعملنا بعزيمة أيضا على بذل جهود وساطة صعبة أدت إلى

خطة النقاط الست التي وقعت عليها الأطراف – في مقدمتها روسيا وجورجيا، ولكن أيضا الكيانان الانفصاليان. وبذلت فرنسا، منذ التوصل إلى ذلك الاتفاق، جهدا جهيدا لكفالة أن يتمكن المجلس من وضع أسس حل دائم على أساس خطة النقاط الست والتوضيحات المتفق عليها بين الأطراف.

تلك المناقشات لم تكن سهلة. وقد تصرفنا بحزم وحسن نية في الاضطلاع بها. واستمعنا إلى رغبات أعضاء المجلس وبذلنا كل ما في وسعنا للتوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء. وأعتقد أننا كنا نحرز قدرا كبيرا من التقدم قبل القرار الروسي بالاعتراف باستقلال الكيانين الانفصاليين. وبطبيعة الحال فإن هذا القرار يجعل من استمرار هذا العمل أمرا بالغ الصعوبة، ونحن نشجبه بشدة.

جورجيا لها تاريخ في مجلس الأمن. فقبل أقل من ستة أشهر – وكذلك قبل عام وقبل عامين وقبل ١٠ سنوات – أعاد المجلس بالإجماع وبقوة تأكيد التزامه باحترام سلامة أراضي جورجيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقبل بضعة أيام قال الممثل الدائم للاتحاد الروسي إن الأحداث الأخيرة قد ''قوضت'' قرارات مجلس الأمن بشأن جورجيا. مثل هذه التصريحات تثير القلق ومن الواضح أنها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكن تحدي قرارات مجلس الأمن، ناهيك عن إلغائها، من خلال العمل العسكري.

وبشكل محدد لا يمكن على الإطلاق، كما أعاد المجلس تأكيد ذلك مرارا وتكرارا، التشكيك في السلامة الإقليمية لدولة من الدول الأعضاء من خلال التدخل المسلح من جانب دولة مجاورة ثم تمضي هذه الدولة قدما على هذا الأساس، ومع عدم وجود عملية سياسية تشمل ضمانات دولية جادة، لتعديل الحدود في منطقة متاخمة لأراضيها.

يجب أيضا أن نفكر في المعنى والأهداف الحقيقية لقرار روسيا هذا. وسوف يجتمع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين لاستخلاص العبر الأولية من هذا القرار الروسي بشأن علاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا.

ومع ذلك فإن شيئا واحدا مؤكد، وهو أن اتفاق وقف إطلاق النار المكون من ست نقاط والمبرم في ١٢ آب/أغسطس، الذي وقعه الرئيس ميدفيديف والرئيس ساكاشفيلي وزعماء أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ينبغي تنفيذه بالكامل. والقوات العسكرية التي لم تنسحب بعد إلى خطوط ما قبل الأعمال العدائية يجب تحريكها على الفور – وأنا أفكر بصفة خاصة في جميع القوات المتواجدة خلف خط تقييد التسلح والمنتهكة لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤. و يجب على وجه السرعة نشر الآلية الدولية التي ستحل محل الدوريات الروسية في جميع أنحاء أوسيتيا الجنوبية. ويجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن المناقشات الدولية بشأن ترتيبات الأمن والاستقرار للإقليمين الجورجيين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، المتوخاة في البند ٦ من الاتفاق. وأخيرا – ولعل هذا هو الشاغل الأكثر إلحاحا – يجب أن تكون هناك حرية كاملة في وصول المساعدات الإنسانية. وهذا يعني حرية وصولها للجميع، ودون إبطاء، أي حرية الوصول إلى جميع الضحايا لكل المنظمات القادرة على تقديم المساعدة.

إن الحل الطويل الأجل لهذا الصراع يتطلب فتح حوار وإجراء مناقشات دولية. وحتى ذلك الحين، سيكون من الضروري زيادة الرصد الدولي للحالة على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان أن يُسمح بعودة اللاجئين، دون عوائق وتحت المراقبة الدولية. ومن الأمور الحيوية أيضا، في هذه الأوقات العصيبة، أن تتم حماية المجتمعات المحلية الضعيفة. وأنا أفكر بصفة خاصة في مناطق السكان الجورجيين الموجودة في الكيانات الانفصالية، والتي يجب رصدها بدقة شديدة. والأنباء الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استمرار أعمال العنف والدمار في تلك المناطق تثير انزعاجا شديدا.

ولذلك ترى بلادي أنه ينبغي إرسال بعثة محايدة تابعة للأمم المتحدة إلى هناك دون تأخير لتتولى التحقيق في الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جورجيا، بما في ذلك الحالة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ومن هذا المنطلق نحن نؤيد بالكامل الجهود التي يبذلها الأمين العام لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ونؤكد أيضا من جديد استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة الفعالة في ذلك على أرض الواقع، ونحن نرحب باستعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأن تفعل الشيء ذاته.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب في مجلس الأمن بالممثل الدائم لجورجيا، السفير ألاسانيا. وأود أيضا أن أشكر أعضاء الأمانة العامة على إحاطاتها الإعلامية عن آخر التطورات في جورجيا.

إن قرار روسيا بالاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية قد تسبب في تحويل أزمة خطيرة إلى أزمة أكثر تعقيدا. ليس لقرار الحكومة الروسية أي أساس في القانون الدولي، وقد أعربت إيطاليا بالفعل عن موقف واضح في هذا الصدد. إن سلامة أراضي جورجيا هي مبدأ لا نزاع عليه، وكما أكدت على ذلك قرارات عديدة للأمم المتحدة.

إن الهدف الفوري خلال هذه المرحلة هو التوصل إلى حل سلمي للأزمة والتنفيذ الكامل لخطة الست نقاط التي اتفقت عليها الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي مع الأطراف. والأولوية هي لتنفيذ نظام الرصد الدولي، الذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الخطة. ومن المهم لمجلس الأمن أن يواصل العمل من أجل التوصل إلى قرار توافقي يتضمن النقاط الست والتوضيحات المناسبة واللازمة، وهي الست نقاط التي تقر روسيا فعلا بصلاحيتها الكاملة. وفي الوقت نفسه ينبغي للمفاوضات أن تستمر ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لوضع الصيغة النهائية لقرار وزاري جديد، وهو الأمر اللازم لنشر مراقبين إضافيين وتحديد مهامهم. ويشارك بلدي في الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإرسال بعثة رصد، ونحن عازمون على المساهمة في تلك البعثة.

ينبغي أن نسعى إلى إيجاد حل لهذه الأزمة في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. ودور الاتحاد الأوروبي هو أمر بالغ الأهمية، وهذا ما أكده الاتحاد الأوروبي في بياناته الأخيرة، والتي يؤيدها بلدي تأييدا تاما. فمنذ البداية وحكومة بلادي تؤيد الرئاسة الفرنسية في جهودها، وهي الجهود التي أدت إلى الموافقة على النقاط الست. ونحن نتوقع من المجلس الأوروبي، في اجتماعه يوم الاثنين المقبل، أن يعرب عن موقف حازم وأن يؤكد مجددا وعلى أعلى مستوى سياسي ضرورة التنفيذ الكامل لما تم الاتفاق عليه بالفعل وإعادة تأكيد إرادة الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تنفيذ هذا الاتفاق، وخاصة فيما يتعلق بنظام الرصد الدولي.

وفي الأيام القليلة المقبلة سيتوجه وزير الخارجية الإيطالي إلى تبليسي وموسكو – بعد اجتماع المجلس الأوروبي مباشرة. إن بلدي، في هذه المرحلة الصعبة لجورجيا، هو قريب من ذلك البلد ويعتزم المساهمة النشطة في الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية الصعبة هناك. وبالإضافة إلى إرسال شحنات جوية إنسانية فقد خصصنا أموالا للجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. ونود أن نؤيد ما قاله زميلنا الفرنسي للتو وأن نسترعي الانتباه بوجه الخصوص إلى ضرورة ضمان حرية الوصول لجميع المنظمات والكيانات الإنسانية العاملة في المنطقة.

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام؛ والأمر متروك للأمم المتحدة كي تتخذ كل التدابير المناسبة لدعم السكان المتضررين من هذا الصراع.

من مصلحة المجتمع الدولي أن يحول دون تهديد هذه الأزمة الراهنة للاستقرار العالمي في الوقت الذي ما نحتاجه هو تحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن بين الدول في التصدي للتحديات الرئيسية التي نواجهها، وهي مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والأزمات الإقليمية الكبرى، وفي مقدمتها العراق وأفغانستان.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لقد تابعت جنوب أفريقيا بقلق التطورات التي حدثت في جورجيا خلال الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما بسبب آثارها على استقرار منطقة القوقاز برمتها وتأثيرها على العلاقات الثنائية بين جورجيا وجيرانها، خاصة الاتحاد الروسي. وشدد وفد بلادي في مناسبات عديدة على ضرورة حل الصراعات والنزاعات من خلال التشاور والتفاوض، وعلى أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. فهذا النهج مهم في ضمان التوصل إلى حل دائم ومستدام. واللجوء إلى استخدام القوة يقلل من فرص التوصل إلى حل دائم ويزيد معاناة المتضررين.

لقد أصبنا حقا بخيبة الأمل لعجز مجلس الأمن عن الموافقة على تأييد اتفاق وقف إطلاق النار الذي تفاوض عليه الرئيس الفرنسي ساركوزي ورئيس الاتحاد الروسي ميدفيديف، والذي وقعته جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. ونرى أن الاتفاق قد شكل أساسا جيدا لمزيد من المشاورات. وعدم الالتزام بذلك الاتفاق بعد توقيع جميع الأطراف عليه والقبول به قد عقّد جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ دائم.

وكنا نود من المجلس أن يُشرك أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بأي صيغة لإتاحة المجال لجميع أطراف الصراع للوصول إلى المجلس لتمكينه من اتخاذ قرارات تقوم على تلك المشاركة. وسيستمر وفد بلدي في متابعة التطورات وإسهامه في حل المشكلة عن طريق المشاركة النشطة في أعمال مجلس الأمن بهذا الصدد. ونحن مستعدون للعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكري على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما إلينا الأمانة العامة اليوم. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لجورجيا على البيان الذي أدلى به.

لقد ظلت بنما، طوال تاريخها، تقدم دعمها للشعوب المناضلة من أجل تقرير المصير، لكن ذلك لا ينبغي أن يُفهم على أنه تأييد لأي إجراء من شأنه أن يقوّض أو يمسّ السلامة الإقليمية للدول. ونحن نؤمن إيمانا راسخاً بأن السلام والأمن الدولي، بما في ذلك مصداقية الأمم المتحدة، يقوم إلى حد بعيد على احترام ذلك المبدأ الأساسي.

وبناءً على تلك الاعتبارات تغتنم بنما هذه الفرصة لتؤكد مجددا تأييدها للسيادة الإقليمية لجورجيا. ونناشد جميع الأطراف، سواء كانت مشتركة بصورة مباشرة أم غير مباشرة، أن تبذل قصارى جهدها من أجل إجراء المفاوضات اللازمة التي تكفل احترام ذلك المبدأ.

السيد سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة استجابة للطلب المفهوم جدا الذي تقدم به الممثل الدائم لجورجيا. ونحن ممتنون للأمانة العامة على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما.

تثير الأحداث التي وقعت في جورجيا على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية تساؤلات أساسية أمام هذا المجلس

والأمم المتحدة بصورة أعمّ. وهذه الجلسة فرصة هامة يعبر فيها أعضاء المجلس عن آرائهم.

فمنذ اندلاع القتال في جورجيا في ٧ آب/أغسطس استند النهج الذي اتبعته المملكة المتحدة على مبدأين أساسيين: أولاً، التأييد الكامل لسيادة جورجيا ووحدتها الإقليمية؛ وثانياً، الدعم التام للجهود الرامية إلى وضع حد للعنف وإرساء الأسس لتسوية سلمية ودائمة للصراع تقبل بها جميع الأطراف. وقد أيدنا الجهود التي قادتها فرنسا من أجل كفالة إنهاء القتال فورا. وقد توّجت تلك الجهود باتفاق يتكون من ست نقاط وقعته روسيا وجورجيا، إلى جانب التوضيحات المتفق عليها التي أصدرها الرئيس ساركوزي. ونحن نؤيد تلك الجهود ولا نزال نؤيد الجهود الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق، بما في ذلك الانسحاب الكامل للقوات الروسية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٧ آب/أغسطس.

ولتحقيق ذلك، ما فتئنا نحن وآخرون نشارك مشاركة وثيقة في المناقشات التي جرت هنا في نيويورك بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن يحظى بدعم واسع في المجلس ويشمل جميع العناصر الواردة في الاتفاق المكوّن من ست نقاط، ويمهد الطريق لإحراز تقدم نحو تسوية دائمة للصراع.

وفي بداية هذا الأسبوع، كما ألمح زميلي الفرنسي، شعرنا نحن المشاركون في المفاوضات بشأن نص مشروع القرار بتفاؤل يشوبه الحذر إزاء آفاق التوصل إلى تسوية. لكن قرار روسيا الذي اتخذته يوم الثلاثاء بالاعتراف الأحادي الجانب بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا نسف تلك المفاوضات. وموسكو بإجراءاتها هذه استبعدت عمليا الاتفاق بشأن استجابة شاملة من المجلس للحالة في جورجيا.

واسمحوا لي أن أكون واضحا، إن الأعمال العسكرية الروسية واعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا يمثلان محاولة أحادية الجانب لإعادة رسم حدود بلد مجاور باستخدام القوة. ونرى أن ذلك أمر غير مقبول ولا مبرر له جملة وتفصيلاً. فهو يتنافى مع المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، وهو تحدٍ للعديد من القرارات التي اتخذها المجلس. كما أنه انتهاك صارخ للنقطة السادسة من الاتفاق الذي وقعه الرئيس مدفديف. وفي خضم التبعات الضخمة للإجراءات التي اتخذتها روسيا، لم تأتِ الإدانة للإجراءات الروسية من وزراء خارجية مجموعة البلدان السبعة وشركاء روسيا في مجموعة البلدان الثمانية فحسب، وإنما من أطراف عديدة أخرى في المجتمع الدولي أيضا.

إن لقرار روسيا تبعات إنسانية وسياسية خطيرة. وقد سمعنا تبريرات للإجراءات التي اتخذتها روسيا تستند إلى الحاجة إلى الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية. لكن ما شهدناه في الأسابيع الأخيرة هو إجبار الجورجيين على الفرار من منازلهم في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. والقرار الذي اتخذته روسيا يوم الثلاثاء سيشجع الذين يترعون إلى العنف والتهديد في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وهناك بالفعل دليل موثوق على أنهم سرّعّوا من أعمالهم.

ونحن ندعو روسيا إلى القيام بثلاثة أمور: أولاً، الامتثال للقانون الدولي بوصفه أساسا لحل هذه الأزمة؛ ثانياً، اتخاذ الإجراءات الآن من أجل كفالة حرية وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة إلى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والحيلولة دون وقوع أعمال عنف أو تهديد ضد السكان ذوي الأصل الجورجي. وذلك لا يعني أن يُطلب من السكان ذوي الأصل الجورجي القبول بالجنسية الروسية كثمن لبقائهم في أوسيتيا الجنوبية؛ وثالثاً، التنفيذ العاجل والكامل لتعهداتها بموجب الاتفاق المكوّن من ست نقاط، بما في ذلك سحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٧ آب/أغسطس. فمن غير المقبول أنه بعد مرور أسبوعين على توقيع الاتفاق لا تزال القوات الروسية تحتل أجزاءً من

جورجيا تتجاوز إلى حد بعيد منطقتي الصراع. ونتطلع لأن تيسّر روسيا انتشار المراقبين الدوليين، على النحو الوارد في النقطة الخامسة من الاتفاق المكوّن من ست نقاط وأن تسّرع من انسحاب القوات الروسية.

ولا يمكن أن يكون استخدام القوة والعنف والتهديد ضد المدنيين والضمّ بحكم الأمر الواقع أساساً لتسوية سلمية ودائمة لهذا الصراع أو أي صراع آخر. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات المستقبلية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا إلا من خلال مفاوضات دولية تشترك فيها جميع الأطراف، على النحو الوارد في النقطة السادسة من الاتفاق المكوّن من ست نقاط. وقد أعربت بالفعل الأمم المتحدة عن استعدادها للمساعدة في المضي قدما بهذه المبادرة، بالتعاون مع جهات دولية فاعلة أخرى. ونحن نشجع الأمين العام على البدء عاجلاً في إجراء مشاورات لتحقيق ذلك.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكري للأمانة العامة على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما وللممثل الدائم لجورجيا على البيان الذي أدلى به.

يناقش المجلس بعد ظهر هذا اليوم مسألة حساسة بصفة خاصة. فنحن نواجه حالة ينظر إليها بلدي حتى الآن على أنها تفتيت باستخدام القوة لدولة عضو في هذه المنظمة، وهي حالة يعتبرها بلدي غير مقبولة.

إن تطلعات شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا معروفة جدا على الساحة الدولية. و لم يجرِ الاعتراف بسلطتي الأمر الواقع، واللتين تمارسان السلطة على أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بوصفهما كيانين سياسيين مستقلين قبل ٢٦ آب/أغسطس، على الرغم من قيام كلا الكيانين بإعلان استقلالهما بصورة منفردة قبل بضعة أشهر. ونتيجة لقيام القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي بغزو الأراضي الجورجية وتحقيق تلك القوات نصرها العسكري الكاسح الذي لم يكن مدعاة للدهشة، اعترفت الدولة المذكورة أولاً باستقلال هذين الإقليمين. تلك الدولة بالتحديد هي التي قامت بالغزو العسكري لأراضي جورجيا.

ولا يمكن لأعضاء المجلس أن ينسوا المذكرة (S/2008/545) التي وقعها الممثل الدائم للاتحاد الروسي والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والتي وزعت في هذه القاعة بتاريخ ١١ آب/أغسطس، وتؤكد أن التدخل العسكري من جانب الاتحاد الروسي في جورجيا كان يستهدف

> ”حماية وحدة حفظ السلام الروسية ومواطني الاتحاد الروسي من الأعمال غير المشروعة التي قام بها الجانب الجورجي والحيلولة دون تعرضهم لأي هجمات مسلحة في المستقبل“.

وهكذا ونتيجة للعمل العسكري الذي تضمن أهدافا وقائية وأدى إلى إضعاف جورجيا بالكامل، نرى الآن تقطيعا لأوصال ذلك الإقليم نتيجة الاعتراف باستقلال تم تجاهله لردح طويل من الزمن. إن هذا الاعتراف الدبلوماسي يحمل في طياته أكثر بكثير من ذلك. فالإعلان عن توقيع معاهدات مشتركة للمساعدة والتعاون شيء يسعى الاتحاد الروسي إلى فرضه عن طريق قوته العسكرية الهائلة. ولا يمكننا ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يستصوب ذلك النهج الذي يتعارض مع القانون الدولي من جميع جوانبه.

ولا تزال كوستاريكا تؤيد خطة النقاط الست التي وضعها السيدان ساركوزي ومدفيديف وتؤيد تأييدا كاملا وحدة أراضي جورجيا. والآن فإن المجتمع الدولي لديه مسؤولية هائلة عن إيجاد حل للحالة غير العادية، حل لا يتمثل في الحق للقوة. والحالة خطيرة جدا لأنها تشمل عضوا دائما في مجلس الأمن بكل السلطات التي أناطها به الميثاق.

وبلدي على استعداد للعمل مع بقية أعضاء المجلس لإيجاد حل دائم للصراع، حل لا بد وأن يتضمن السلامة الإقليمية لجورجيا وحق السكان في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وفوق ذلك كله سلامة القانون الدولي والاحترام الكامل لمبادئ التعايش السلمي المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في مستهل كلمتي أود أن أشكر ممثلي إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام على إحاطتهما الإعلامية وأرحب بوجود الممثل الدائم لجورجيا بيننا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن الأسف لقرار الاتحاد الروسي الاعتراف رسميا باستقلال منطقتين تابعتين لجورجيا، ألا وهما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وكما حدث في عدة مناسبات في السابق لدى مناقشات هذا الموضوع، فإن كرواتيا تكرر تأييدها لاستقلال جورجيا وسيادتها ووحدة أراضيها داخل حدود معترف بها دوليا. وفي رأينا أن القرار المؤسف بالاعتراف بهاتين المنطقتين الجورجيتين لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية أو مع القرارات السابقة لمجلس الأمن التي تؤكد المبدأ الآنف الذكر الذي أيده الاتحاد الروسي.

وكذلك نشعر أيضا بالقلق إزاء حقيقة أن القرار يمكن أن ينفي بصورة فعالة جميع التقدم الذي تحقق حتى الآن نحو حل ممكن للحالة في جورجيا. إننا إذ نبقي في الأذهان الظروف الجديدة، من الجلي أن تحقيق مزيد من التقدم في ذلك الصدد سيكون من الصعب للغاية. ومع ذلك علينا الاستمرار في رص جهودنا للتوصل إلى حل سياسي سلمي معقول للأزمة. ونعتقد أن أفضل خيار سيتمثل في العودة إلى طاولة المفاوضات، كما هو منصوص عليه في اتفاق المبادئ الستة المبرم بين الرئيسين الروسي والفرنسي. وإن سياسة الأمر الواقع غير مقبولة حيث أنها لا تترك الخيار لأي تسوية تفاوضية.

وتؤيد حكومة بلادي بقوة الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تهدف إلى حل الأزمة الحالية. وكرواتيا تكرر تأييدها لاتفاق المبادئ الستة. ووفقا لتلك المبادئ، يجب أن تتوقف جميع الأعمال العسكرية وأن تعود القوات العسكرية إلى مواقعها التي كانت فيها قبل اندلاع الأعمال القتالية. وعلى الرغم من أن الاتحاد الروسي قد سحب معظم قواته من جورجيا يوم الجمعة الماضي لا تزال تبقي على وجود لها في المنطقتين وفي المنطقة العازلة المفروضة حول حدودهما.

وأخيرا، تشعر كرواتيا ببالغ الانزعاج جراء الحالة الإنسانية على أرض الواقع وإزاء العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا. وتعمل حكومة بلادي مع المنظمات الدولية ذات الصلة والحكومات المهتمة، وسوف تواصل تقديم المساعدة لكل من يحتاج إليها. ونعتقد أن جميع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا ينبغي إعطائهم الحق في العودة إلى ديارهم وأن يواصلوا حياتهم في بيئة يسودها الأمن والسلامة.

السيد ناتاليغوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثلي الأمانة العامة على المعلومات التي تقاسمها مع المجلس.

على مر الأسابيع الماضية تابعت إندونيسيا عن كثب وبقلق كبير الحالة التي تبدت في جورجيا، وبخاصة التطورات التي حدثت في الأيام الأخيرة، أي فيما يتعلق بمركز أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وهذا يبين بوضوح أن مرحلة جديدة قد بدأت تتطور في المسألة. وهذا التطور لا يمكن أن يحسن آفاق تحقيق توافق آراء في مجلس الأمن ويبعث على قلقنا العميق.

فمنذ اندلاع هذه الأزمة التي اقترنت بمعاناة المدنيين الأبرياء، ما برحنا نؤيد الدبلوماسية، والحوار والتفاوض بوصفها الوسائل الوحيدة لتحقيق حل شامل ودائم. وقد أبدينا احتجاجنا على منطق الحرب والحلقة المفرغة من العنف وتزايد العنف. وبدلا من ذلك تكلمنا لصالح الدبلوماسية وعملنا على تغليب المنطق والحجة على استخدام القوة.

ولذلك من الطبيعي، بالنظر إلى الأهمية التي نعلقها على الحوار والتفاوض، أن لمسنا تشجيعا من الجهود الدبلوماسية الشديدة في مختلف العواصم ومن خلال المبعوثين الرفيعي المستوى لوضع حد للأعمال القتالية. لذلك رحبنا بالتزام المبادئ الستة التي وضعتها الأطراف لإنهاء القتال. وطالبنا أيضا باستمرار بأن يقر مجلس الأمن تلك الالتزامات بوصفها وسيلة لترسيخ الزخم نحو السلام.

ولا أريد أن اختلف معكم. ولكن في الحقيقة من دواعي شعورنا العميق بالقلق بوصفنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أن نشهد مرة أخرى عجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين التي أناطها به الميثاق.

وبينما يبدي المجلس استجابة سريعة لطائفة واسعة من القضايا، إلا أنه وليس للمرة الأولى وعلى الرغم من سلسلة الجلسات الطارئة التي عقدت بشأن المسألة التي تؤثر مباشرة على المبدأ الأساسي الذي يحكم العلاقات بين الدول، وبالتحديد احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، لا يزال المجلس ملاذيا الصمت بصورة جماعية وعاجزا عن التوصل إلى توافق في الآراء. ويود وفدي مرة أخرى أن يشدد على ضرورة توحيد كلمة أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الدائمون فيه، ومناشدة الأطراف المعنية الدخول في حوار سلمي ومفاوضات لإنهاء الأزمة.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أضيف ملاحظات ختامية، إن التزام إندونيسيا بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية التزام ثابت ومتأصل في إيماننا بأن الدبلوماسية والحوار توفران أفضل فرصة للحل الدائم. وبالمثل، إن الالتزام بمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي للدول، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التزام ثابت ومتسق. وقد وجهت تلك المبادئ وأرشدت إندونيسيا بشأن مسائل أخرى يواجهها مجلس الأمن، بما في ذلك المسألة الأخيرة المتعلقة بدولة أخرى ذات سيادة في المنظمة. والاتساق مطلوب في تطبيق المبادئ. وبالتالي، فإن المبادئ نفسها هي التي نسترشد بها بشأن المسألة الحالية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أرحب بالممثل الدائم لجورجيا في مجلس الأمن وأن أعرب عن تقديرنا للأمانة العامة على الإحاطات الإعلامية.

يجتمع المجلس اليوم في جلسة طارئة للمرة السادسة منذ نشوب الأعمال العدائية في جورجيا في ٧ آب/أغسطس. وفي هذه المرة، كان التطور المباشر الذي دفعنا إلى الاجتماع هو قرار روسيا الاعتراف بكياني أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا بوصفهما دولتين مستقلتين.

وخلال تلك الاجتماعات، ظلت بعض الحقائق بدون تغيير: أولا، غزو روسيا العسكري لجورجيا، ثانيا، استمرار احتلال روسيا لأجزاء من جورجيا في مخالفة لاتفاق وقف إطلاق النار عبر المفاوضات التي قام بها الرئيس ساركوزي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وثالثا، تجاهل روسيا لسلامة أراضي جورجيا. ونحن الآن ندرك هذه الحقائق العنيدة كما هي: تمهيد لمحاولة روسيا غير القانونية لإعادة رسم حدود جيرانها.

إن اعتراف روسيا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بوصفهما دولتين مستقلتين يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويناقض العديد من قرارات مجلس الأمن. ومنذ خمسة أشهر، في ١٥ نيسان/إبريل من هذا العام، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، الذي نص، كما نصت العديد من القرارات السابقة، على ما يأتي، في فقرته الأولى من المنطوق:

”[إن مجلس الأمن] يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا...“.

إن هذا النص البسيط غير قابل لإساءة التأويل، وقد حظي بالتأييد الإجماعي من كل أعضاء مجلس الأمن، ويجري الآن تجاهله من جانب الاتحاد الروسي بمفرده.

إن قرار روسيا الاعتراف بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الذي يخالف التزاماتها وواجباتها، من شأنه أن ينذر بمزيد من الازدراء لهذه المؤسسة وجهودها من أحد أعضائها الدائمين. وينبغي لذلك أن يكون مصدر قلق واستنكار ليس من أعضاء المجلس فحسب، بل أيضا من كل أعضاء الأمم المتحدة، التي يتطلب ميثاقها من كل الدول الأعضاء أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتوافق مع مقاصد الأمم المتحدة. وإذا كان لهذا المسعى السافر لتمزيق جورجيا بالقوة العسكرية بذريعة حفظ السلام المحدد من طرف واحد أن يمر بلا إدانة، فإن أساس النظام الدولي ذاته، الذي قامت عليه هذه المنظمة، سيتعرض للخطر.

وعلينا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء الطريقة التي تصرفت بها روسيا مثلما نحن قلقون إزاء ما قامت به روسيا. ولم تطلب روسيا من هذه الهيئة أو من المؤسسات الدولية الأخرى أن تنظر في الحقائق المتعلقة بأبخازيا أو أوسيتيا الجنوبية على النحو الذي تتصوره روسيا لتلك الحقائق. ولم تعمل روسيا من خلال المؤسسات الدولية الشرعية المتاحة لها للتعامل مع الشواغل التي أثارتها منذ ٧ آب/أغسطس. ولم تكن روسيا بحاجة إلى الاعتراف بإقليمين من أقاليم جورجيا – إنه قرار أضحى ممكنا عبر القوة العسكرية الطاغية – لكي تحقق ما ادعت أنه السبب الأولي للسيطرة على أراضي جورجيا، وهو حماية قوة حفظ السلام التابعة لها والمدنيين في منطقة أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وبدلا من ذلك عمدت روسيا إلى إضفاء الاستقلال على هذين الكيانين الانفصاليين عبر عملية سياسية تشكل تحديا لحدود ما بعد الاتحاد السوفييتي للمرة الأولى منذ نالت الجمهوريات السوفييتية السابقة استقلالها.

فلننظر لحظة في الوضع في أبخازيا. إن أبخازيا ليست لها حدود مشتركة مع أوسيتيا الجنوبية. ولم تقع فيها أعمال عدائية مع تبليسي. ولم تكن هناك أزمة إنسانية للتصدي لها. وقد طلبت روسيا وحلفاؤها الأبخاز من مراقبي الأمم المتحدة المغادرة ومضت بعد ذلك لتتجاوز أبخازيا وتحتل مناطق خارج الحدود الإدارية لأبخازيا، حيث ظلت القوات الروسية ترابط حتى اليوم. إن خطة وقف إطلاق النار التي وافقت عليها روسيا لا تسمح بوجود أي قوات روسية إضافية في أبخازيا أو بإنشاء أي مناطق أمنية هناك، ناهيك عن عدم السماح باستقلال أبخازيا.

وسأشدد على نقطة أخرى. إن منطقة أبخازيا تستضيف وجود الأمم المتحدة، أي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا التي أوكلها مجلس الأمن ولايتها. ومن خلال عملية الغزو الروسية عبر أبخازيا، انتهكت روسيا المنطقة الأمنية الخاضعة لدوريات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي نشرها مجلس الأمن هناك. ولذا فإن وجود روسيا في أبخازيا لا يقوض سلامة جورجيا الإقليمية فحسب، بل أيضا كرامة مجلس الأمن. وعلى مجلس الأمن أن يطلب من روسيا

أن تيسر فورا انتشار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في منطقة أبخازيا.

وفيما يتعلق بأوسيتيا الجنوبية، فقد بررت روسيا مرارا وتكرارا غزوها بأنها كانت ضرورية لوقف ما أطلقت عليه بسرعة عملية إبادة جماعية خلفت، وفقا لادعائها، ٢ ٠٠٠ قتيل من المنتمين إلى العنصر الأوسيتي. إن هذا يمثل اتهاما خطيرا ويجب أن يتم إجراء تحقيق جدي بشأنه. كما أننا سمعنا عن انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان ذوي الأصل الجورجي في أوسيتيا الجنوبية. وهذه أيضا اتهامات خطيرة ويجب التحقيق فيها بشكل جدي أيضا. إننا نحث روسيا على تيسير القيام بتحقيق نزيه تقوم به الأمم المتحدة في كل الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان على أراضي جورجيا، بما في ذلك أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من أجل توضيح الحقائق لمعرفة الجميع.

ويجب أن يكون لدى المجلس تقرير نزيه ودقيق لعدد المشردين داخليا نتيجة لهذا الصراع، ليس في منطقة الصراع في أوسيتيا الجنوبية فحسب، بل أيضا في أبخازيا. فهل سيسمح للسكان الجورجيين بالعودة إلى منازلهم؟ وهل لنا أن نصدق الزعم الفخور للمسمى بالرئيس كوكويتري بأن السكان من ذوي الأصل الجورجي لن يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم في أوسيتيا الجنوبية؟ وهل يوجد مكان في المجتمع المتحضر لمثل هذه المواقف؟ ألا ينبغي أن يكون أحد واجباتنا الأساسية، وواجبات المجتمع الدولي الأساسية، أن نؤمن لجميع الجورجيين المشردين داخليا، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي، الفرصة للعودة إلى منازلهم التي اضطروا إلى الفرار منها بسبب القتال؟

يجب على روسيا أن تستكمل انسحابها من جورجيا وفقا لما تعهدت به ولخطة وقف إطلاق النار. إن نشر مراقبين إضافيين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمثل بداية، ولكن لا بد من السماح لمراقبين دوليين إضافيين للقيام بدوريات في المناطق الأمنية للتأكد من امتثال كل الأطراف للاتفاقات، بما فيها الاتفاق بشأن احترام السلامة الإقليمية لجورجيا. إن مصداقية روسيا وعلاقاتها مع جيرانها المباشرين، فضلا عن علاقاتها مع الآخرين في المجتمع الدولي موضوعة على المحك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر ممثلي الأمانة العامة على إحاطاتهم الإعلامية.

وأود أن أتناول أربع نقاط. أولا، إن البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في ٢٦ آب/أغسطس، والذي أشار إليه ممثل فرنسا في بيانه أمام المجلس، والبيان الذي أدلى به وزير خارجية بلجيكا في اليوم نفسه باسم حكومة بلجيكا، بيانان واضحان. وبلجيكا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، تدين بدون تحفظ القرار الأحادي الجانب للاتحاد الروسي بالاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. ذلك، بنظرنا، عمل لا يستند إلى أي إطار قانوني. إنه ينتهك السلامة الإقليمية لجورجيا ويطعن في كل مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية. ويتناقض مع قرارات الأمم المتحدة، لا سيما القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، الذي اعتُمد بالاجتماع في وقت لا يبعد أكثر من نيسان/أبريل الماضي. وهو، أخيرا، يتعارض مع وثيقة هلسنكي الختامية.

وكما ذكر الأمين العام في إعلانه في ٢٦ آب/أغسطس، تخشى بلجيكا من أن القرار الروسي ربما تترتب عليه عواقب سلبية خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة. وإن بلجيكا تعيد تأكيد دعمها غير المشروط للسلامة

الإقليمية لجورجيا في إطار حدودها المعترف بها دوليا، وتدعو الاتحاد الروسي إلى الرجوع عن قراره.

ثانيا، تواصل بلجيكا المناداة بالتنفيذ الكامل لخطة النقاط الست للسلام مع المراعاة الواجبة للتوضيحات الإضافية المجسدة في الرسائل المتبادلة بين الرئيس الفرنسي ساركوزي والرئيس الجورجي شكاسفيلي. إن استمرار مرابطة القوات الروسية في الأراضي الجورجية خارج الحدود المقررة في اتفاقية النقاط الست والتوضيحات الملحقة بها، وعلى وجه التحديد، على سبيل المثال، في منطقة ميناء بوتي، يمثل خرقا للاتفاقية.

ثالثا، يأسف وفدي أيضا لحقيقة أن مجلس الأمن عجز حتى الآن عن اتخاذ موقف موحد تجاه الصراع في جورجيا، رغم جهود الوفد الفرنسي، الذي يود وفدي أن يعرب له عن عميق تقديره، وجهود جهات أخرى. واضح أن المجتمع الدولي وجهات أخرى منها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي لديها دور تؤديه في إشاعة الاستقرار في المنطقة. والأمر يعود إلى مجلس الأمن، في هذا الصدد، كي يرسم إطار عمل تنفيذ آلية دولية مجسدة في اتفاقية النقاط الست. وإن القرار الروسي بالاعتراف بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لا يساعد بأي حال على التوصل إلى توافق الآراء الضروري.

أخيرا، تشعر بلجيكا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية. ونلاحظ أن التقارير تفيد بوقوع أعمال عنف جسيمة وتدمير للقرى التي تسكنها تقليديا أقليات جورجية مهمة داخل منطقة الصراع. وهذه الحالة تحتاج إلى تحقيقات مناسبة، حسب الاقتضاء، من قبل بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق. وفي هذا السياق نود أن نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى وصول المنظمات الإنسانية إلى كل المناطق التي مسها الصراع والى التهيئة الفورية للظروف التي تتيح للاجئين الذين فروا من ديارهم إمكانية العودة إليها.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني على استعداد لإعطاء الكلمة أولا للممثل الدائم لجورجيا لأنه تكلم أولا، ولكنني أفهم أنه ليس مستعدا الآن وأنه ليس لديه النية بعد للإدلاء بكلمة. لذلك أنتهز فرصة كون الرئيس قد تفضل بإعطائي الكلمة.

لو حدث هنا أن زارتنا في قاعتنا اليوم، للمرة الأولى، مخلوقات من الفضاء الخارجي، فإنني واثق بأنها، بعد أن تستمتع إلى مناقشتنا، سيملأ الفخر قلوبها لرؤية أعضاء مجلس الأمن، هؤلاء المفعمة قلوبهم بالتمسك بالمبادئ كيف يدافعون بلا انقطاع عن مبادئ القانون الدولي.

ولا بد لي أن أقول إنني أُعجبت بصفة خاصة ببيان الممثل الدائم للولايات المتحدة الذي ذكّر أعضاء مجلس الأمن بأن الدول يجب أن تحجم في أنشطتها عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. أود الآن أن أسأل ممثل الولايات المتحدة عما إذا كان قد وجد أسلحة الدمار الشامل في العراق، أم أنه ما زال يبحث عنها؟ أود أن أسأل ممثل الولايات المتحدة عما إذا كنا لم نسمع تهديدات من واشنطن ضد عضو آخر في الأمم المتحدة، أو تهديدات باستخدام القوة ضد العضو الآخر ذاك، بل حتى محوه من على وجه الأرض؟

وأشار عدة أعضاء آخرين في المجلس إلى أهمية الامتثال لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمبدأ السلامة الإقليمية. أين كنتم، زملائي الأعزاء – أنتم جميعا – عندما كنا نناقش كوسوفو؟ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اتخذ

مجلس الأمن قرارا أكد مبدأ السلامة الإقليمية لدول يوغوسلافيا السابقة. لماذا لم تؤكدوا، حينئذ، ذلك المبدأ بعد بضعة أشهر عندما عُرضت خطة أهتساري على مجلس الأمن؟ وماذا عن احترام القرارات؟ وماذا عن احترام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ينص بوضوح على أنه لا مجال لإمكانية إعلان كوسوفو الأحادي لاستقلالها، بما أن ما يحدث في كوسوفو تسيطر عليه الأمم المتحدة، وأن الحالة السائدة هناك ما زالت تتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – أو أنه لا مجال لقيام الأمم المتحدة بالاعتراف باستقلال كوسوفو في حالة الإعلان الأحادي للاستقلال؟ أين كان عندئذ وأين هو الآن احترامكم للقانون الدولي في تلك القضية؟

لقد تكلم ممثل كوستاريكا هنا عن استخدام القوة، وأن الاتحاد الروسي استخدم القوة. حسنا، كيف كان ينبغي لنا أن نتصرف تجاه الأعمال التي نفذت لمحو تسخينفالي من على وجه الأرض؟ الزملاء يتذكرون أنه، قبل عدة أسابيع من تطور الأحداث ذاك، حثثنا المجلس على صياغة بيان رئاسي بعدم استخدام القوة. لماذا لم يناصرنا و لم يدعمنا أحد عندئذ؟ وحتى في الساعات الأولى من الصراع سعينا إلى صياغة قرار بوقف إطلاق النار. لماذا لم نحصل على الدعم؟

اليوم قال رئيس الوزراء بوتن، في مقابلة مع محطة سي إن إن، كيف أنه، أثناء الاحتفالات ببدء الألعاب الأولمبية عشية ٨ آب/أغسطس – صباح ٨ آب/أغسطس بتوقيت جورجيا، وفي ذروة اشتداد الأعمال العدوانية التي شنتها جورجيا على أوسيتيا الجنوبية – كيف أنه التمس من الرئيس بوش، وطلب من رئيس الولايات المتحدة المساعدة في إنهاء إراقة الدماء، وكان جواب الرئيس بوش، ”لا أحد يريد الحرب“. ولكن، تبين فيما بعد، أن السيد سكاشفيلي لم يتفق معه. السيد سكاشفيلي، ببساطة، لم يتفق مع الرئيس بوش.

إذن، ماذا كان من المفروض أن نفعله؟ هل كان المفروض أن تطلب أوسيتيا الجنوبية من حلف الناتو أن يتدخل بالقوة؟ حسنا، إن الناتو كان مشغولا في أفغانستان وفي كوسوفو، والقوات الأمريكية وقوات الناتو كانت مشغولة في العراق، وكان من المتعذر الطلب منها أن تساعد أوسيتيا الجنوبية. لذلك طلبوا من روسيا، لأن تلك كانت مهمة روسيا – أن تُظهر حرصها على الأمن والسلامة لشعوب القفقاس.

أما عن استخدام القوة، فإنه لأمر سيئ بطبيعة الحال استخدام القوة. ولكن ما دام ذلك السؤال قد طُرح، فإنني أود أن أذكّر المجلس مرة أخرى كيف جرى استخدام القوات المسلحة للناتو في كوسوفو. وبالمناسبة، عمدت جورجيا إلى غلق كل محطات الراديو وقنوات التلفزيون فيها لتمنع أي بث باستثناء المعلومات الجورجية، وما زالت تبث الدعاية المغرضة المعادية لروسيا. هل قمنا بقصف برج التلفزيون في تبليسي؟ أبدا. أما الناتو، فقد قام في واحد من الأيام الأولى للحرب بقصف برج التلفزيون في بلغراد، لأنهم لم تعجبهم البرامج التي كانت تبث من هناك. و لم يسلم من قصف الناتو لا الصحفيون الصرب ولا الصحفيون الدوليون. هذا مثال لكم على استخدام القوة.

إن بيان ممثل كوستاريكا مفهوم جدا، بالمناسبة، لأنه اعترف، على حد فهمي، بأن موقف كوستاريكا هنا يختلف تماما عن الموقف الذي اتخذه تجاه الاعتراف بكوسوفو. هذه مسألة مبدأ.

ثمة سبب جيد لماذا أُسهب في التكلم عن هذه النقطة: أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لديهما هنا مبررات للاعتراف بهما أكثر بكثير من كوسوفو، سواء تاريخيا أو قانونيا. وكبداية، إن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، أي سكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، عاشوا على مر التاريخ سوية مع

الجورجيين ضمن إطار كيانين كبيرين جدا، إما الإمبراطورية الروسية أو الاتحاد السوفياتي.

تكلم السيد ألاسانيا عن نظام الاتحاد السوفياتي وسماه استعماريا. لن أتطرق إلى التعاريف هنا، لكن جورجيا انضمت بالتأكيد إلى الإمبراطورية الروسية تجنبا لتدميرها على يد جيرانها الآخرين. ذلك كان المصير التاريخي لشعوب القفقاس، بما في ذلك الشعب الجورجي في مرحلة معينة.

أما عن مبررات الاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، أود فقط أن أذكّر الزملاء بما يلي. لقد طلبتُ من مستشاري الشؤون القانونية في البعثة أن يزودوني بمعلومات، وقد وافوني بما يلي: بعد قيام جمهورية أبخازيا الاشتراكية السوفياتية المستقلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١ والاعتراف باستقلالها من قبل اللجنة الثورية لجمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية، أبرمت أبخازيا وجورجيا اتفاقا بالوحدة كتحالف بين كيانين متساويين. وهكذا أقيمت علاقات الدولة والعلاقات الحكومية بينهما على أساس معاهدة.

في عام ١٩٣١ تم تحويل الجمهورية الأبخازية الاشتراكية السوفياتية إلى جمهورية مستقلة ذاتيا وتم دمجها في الجمهورية الجورجية الاشتراكية السوفياتية. وأود أن أذكّر المجلس بأننا نتحدث عن عام ١٩٣١ في الاتحاد السوفياتي، عندما كان جوزيف ستالين في الكرملين. وهناك العديد من الجوانب الأخرى المثيرة للاهتمام في الاتحاد بين أبخازيا وجورجيا. وكان هناك مؤخرا مقال جيد بالفعل حول هذا الموضوع في مجلة إيكونوميست والذي أشار ضمن أمور أخرى إلى أن شخصا آخر معروفا بشكل جيد في تاريخنا، وهو لافرينتي بيريا، كان في ذلك الحين قد بدأ بنقل الجورجيين من مناطق أخرى إلى أبخازيا، وذلك في محاولة لتغيير التركيبة العرقية لذلك الإقليم. وتلك هي مجرد حادثة واحدة يجب أن ينظر المجلس فيها.

لقد تم إلغاء العديد من التشريعات القانونية لجمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وذلك عندما بدأت جورجيا عملية السعي إلى الاستقلال والانفصال عن الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك الذين انضموا إلى أبخازيا وجورجيا في دولة واحدة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٠، ردت أبخازيا على ذلك من خلال اعتماد إعلان بشأن سيادة الدولة. وفي آذار/مارس ١٩٩١، وعملا بموجب قوانين الاتحاد السوفياتي باعتبار أبخازيا جمهورية سوفياتية مستقلة ذاتيا وفقا لقوانين الاتحاد المتعلقة بإجراءات انفصال الجمهورية، شاركت أبخازيا في الاستفتاء على مسألة الحفاظ على الاتحاد السوفياتي. وكانت غالبية سكان أبخازيا تؤيد الإبقاء على الاتحاد السوفياتي وأن تبقى أبخازيا جمهورية ضمن الاتحاد. وعندما نالت جورجيا استقلالها عام ١٩٩١ فقد أعلنت نفسها الدولة الخلف لجمهورية جورجيا الديمقراطية لعام ١٩٢١ وذلك على أساس استفتاء لم تشارك فيه أبخازيا، لأنها لم تعتبر نفسها جزءا من جورجيا. وبذلك كانت هناك دولتان في أراضي الجمهورية الجورجية الاشتراكية السوفياتية لم تعدا مرتبطتين ببعضهما البعض، وهما جورجيا، التي أعلنت انفصالها عن الاتحاد السوفياتي بوصفها دولة مستقلة، وأبخازيا، التي ظلت جزءا لا يتجزأ من الاتحاد السوفياتي. هذه هي بعض تفاصيل تاريخ أبخازيا. ومن المفهوم تماما اهتمام زملائنا بالجوانب القانونية لهذه المسألة.

وفيما يتعلق بأوسيتيا الجنوبية، فإن دمجها في الاتحاد السوفياتي، في أوائل العشرينات من القرن الماضي، كان نتيجة لأعمال العنف التي قامت بها جورجيا. ووضع أوسيتيا الجنوبية بوصفها جمهورية مستقلة ذاتيا في الجمهورية الجورجية الاشتراكية السوفياتية هو وضع تم فرضه عليها ضد

إرادة شعبها. فلقد تم فرضه من جانب واحد وبموجب قانون تشريعي ومرسوم من الجمهورية الجورجية الاشتراكية السوفياتية. وبشكل أساسي حدث نفس الشيء فيما يتعلق بالقانون المعني بالانفصال عن الاتحاد السوفياتي. وأود أن أذكّر المجلس بأن جورجيا، عند الانفصال عن الاتحاد السوفياتي، أعلنت نفسها الدولة الخلف لجمهورية جورجيا الديمقراطية، التي كانت قائمة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢١. في الوقت نفسه، تم دمج أوسيتيا الجنوبية رسميا في جورجيا عام ١٩٢٢. وهناك العديد من الأحداث المماثلة لذلك في العلاقات بين جورجيا وأبخازيا.

وأود التذكير بأن كوسوفو هي قلب صربيا التاريخي. لا أبخازيا ولا أوسيتيا الجنوبية لها دور مماثل. وكان لسبب وجيه أن ابتكر الساسة الغربيون مؤخرا مصطلح ”جورجيا الأساسية“. والسبب لذلك مفهوم تماما، فالجميع يفهمون جيدا أن جورجيا موجودة، وموجودة داخل حدودها الحالية في أعقاب إعلان أوسيتيا الجنوبية للاستقلال، ثم هناك أبخازيا، وهي بلد له تاريخه الخاص، والذي رويت للتو جزءا منه للمجلس على سبيل تقديم تحليل قانوني موجز لما حدث.

دعوني أقول بضع كلمات أخرى. تكلم الممثل الدائم للمملكة المتحدة عن مدى السلاسة التي كانت تسير بها الأمور وعن المفاوضات التي كانت جارية. ثم أعلنت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد واعترفت به روسيا، وبذلك فإنها قوضت الجهود الدبلوماسية الرائعة التي كانت جارية. أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد من جديد أننا ما زلنا بالطبع نحترم المبادئ الستة التي تم وضعها والتي أعلنها الرئيس ساركوزي والرئيس ميدفيديف. وعندما تمت تلاوة المبادئ في الكرملين في ١٢ آب/أغسطس كان المبدأ السادس ينص على ”البدء بمناقشة دولية بشأن الوضع المستقبلي لأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وسبل ضمان الأمن الدائم“. وهذه المبادئ، التي تلاها الرئيس ميدفيديف بلغة روسية متقنة، تلاها بعد ذلك رئيس فرنسا بلغة فرنسية متقنة. ثم ذهبتم ونسيتم الإشارات الواردة عن قضايا الوضع المستقبلي. ها هو تقدمكم الدبلوماسي! ومن الواضح أن ذلك قد تم تحت ضغط من الولايات المتحدة. وهذا ليس سرا على أحد. ثم راح ممثل المملكة المتحدة يتكلم عن المناقشات الرائعة هنا في مجلس الأمن. والمشاريع التي ما فتئ يقدمها مرة أخرى تشدد على مبدأ السلامة الإقليمية، وحتى بشكل أكبر مما في القرارات السابقة التي تم اتخاذها. ولكن الأحداث، وعدوان جورجيا، أوجدت حالة مختلفة تماما من وجهة نظر شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

لقد سأل السفير وولف عن سبب إصدار أبخازيا لإعلانها هذا في حين أن العدوان كان قد شُن على أوسيتيا الجنوبية. وتُظهر الوثائق أنه، بعد أوسيتيا الجنوبية، كانت هناك خطط جورجية لشن عدوان على أبخازيا. وبطبيعة الحال فإن الأبخاز ليسوا حمقى ولم يشاؤوا ببساطة الجلوس والانتظار حتى تنتهي جورجيا من أمر أوسيتيا الجنوبية وتأتي لملاحقتهم، وذلك بالنظر إلى أن السيد ساكاشفيلي قرر اللجوء إلى المغامرة العسكرية لتسوية مشاكله المتعلقة بوضع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

وفي مثل هذه الحالة لم تكن هناك احتمالات للتوصل إلى اتفاق والاستمرار في أية مناقشة في إطار المبادئ الستة التي أعلنها في البداية رئيسا فرنسا وروسيا. وبطبيعة الحال فإن الإرادة التي عبر عنها شعبا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، في أعقاب أعمال العنف المرتكبة ضد أوسيتيا الجنوبية، جعلت من المستحيل للاتحاد الروسي أن لا يأخذ هذه الحالة في الاعتبار. وهذا ما أدى إلى اعترافنا باستقلالهما.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على أننا مستعدون، وبناء على التزامنا المستمر بمبادئ ميدفيديف –

ساركوزي الستة، لمواصلة العمل البناء من أجل التوصل إلى قرار توافقي لمجلس الأمن. ولكننا نعتقد أن هناك بالفعل أساسا مناسبا تماما لذلك في مشروع القرار الروسي المعني بالمبادئ الستة. ونحن بصراحة لا نفهم سبب عدم استعداد زملائنا لتأييد مشروع القرار الروسي. ونحن لن نطرحه بعد للتصويت. فإننا لسنا في عجلة ونحن مستعدون للانتظار حتى يفهم زملاؤنا أن أفضل مسار للعمل هو تأييد مبادئ ميدفيديف – ساركوزي الستة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل جورجيا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. والآن أعطيه الكلمة.

السيد ألاسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أفترض أن معظم أعضاء مجلس الأمن توقعوا أن يصير ممثل جورجيا مهتاجا عاطفيا. ولكننا اليوم نرى أن ممثل الاتحاد الروسي هو الذي صار مهتاجا عاطفيا بشدة إزاء الحقائق، وإزاء التحليل القانوني ونتائج هذه الجلسة. أود أن أقول إنني أشعر بأنه رجل صادق جدا وأنه لا يشعر في الحقيقة بالارتياح للمجادلات التي قدمتها إليه عاصمته حتى يرد بها على مجادلات غالبية أعضاء المجلس. وكان الغرض من هذه المجادلات مجرد شجب الأعمال التي قام بها الاتحاد الروسي باعتبارها أعمالا غير شرعية. وسوف أبدأ بالإشارة بإيجاز إلى التاريخ، لأن زميلي أشار إلى قدر كبير من التاريخ.

أولا، أتت جميع التحليلات التاريخية والقانونية هذه على خلفية الاتحاد السوفياتي. وأعتقد أنه من الواضح تماما أن ٩٠ في المائة من سكان جورجيا قد صوتوا في الاستفتاء على الاستقلال، وصوت أيضا ٦١ في المائة من جمهورية أبخازيا المستقلة ذاتيا لصالح استقلال جورجيا عن الاتحاد السوفياتي. وأفهم أنه من الصعب لبعض أعضاء القيادة الروسية أن يروا أن الاتحاد السوفياتي قد زال. وما من شيء يمكنكم أن تفعلوه حيال ذلك. فمهما كانت أمانيكم أنتم لا تستطيعون إعادة الاتحاد السوفياتي للحياة من خلال الاعتراف بأجزاء من دولة جورجيا.

لكن، على أي حال، بخصوص تاريخ ١٩٢١، الذي تطرق إليه هنا السيد تشُركن، فهذا هو بالضبط مثال آخر على تلاعب الاتحاد الروسي بالحقائق التاريخية لأنه في عام ١٩١٨ أتم الإعلان عن الاستقلال الجورجي – مع أبخازيا وأجزاء أخر ى من الأراضي الجورجية – وتم الاعتراف بها من جانب روسيا نفسها. لكن بعد أقل من تسعة شهور قامت باحتلالها ونفت بطريقة وحشية الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وأرى في هذا – كما ذكرت في مداخلاتي السابقة – تذكيرا بالأمور التي تحدث في جورجيا الآن وطبيعة نوايا الاتحاد الروسي الحقيقية خلال هذه الحملة العسكرية ضد جورجيا.

أما بخصوص الاعتراف بمبادئ القانون الدولي ومبدأ السلامة الإقليمية، فأنا أتذكر بوضوح أنه قبل بضعة أشهر فحسب، أن السيد مدفديف، بعد انتخابه رئيساً للاتحاد الروسي، تحدث إلى السلك الدبلوماسي بشأن مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية. وقد ذكر على وجه التحديد أن بلده سيستمر في دعم هذا المبدأ وأنه أكثر المبادئ عالمية وينبغي أن تقوم عليها سياسته الخارجية. ولا أفهم ما وراء التغيير الجذري بعد بضعة أشهر من البيان الذي أدلى به الرئيس الروسي.

ولذلك، من الواضح أنه جرى التخطيط مسبقا لكل هذا. وأرى أنه ينبغي لنا ألا نحكم على الأحداث بدءاً بما وقع في شهر آب/أغسطس . تذكروا: قبل سنة، عندما كان مجلس الأمن يحذر الأعضاء وينبههم إلى قصف الاتحاد الروسي لتسيتيلوباني، القريبة جدا من منطقة الصراع في أوسيتيا الجنوبية. حينها تتذكرون، أعضاء المجلس، أن المتمردين الّذين كان يقودهم ضباط من القوات الخاصة

الروسية اعتقلتهم القوات الروسية وجردتهم من أسلحتهم داخل أبخازيا في جورجيا. وتتذكرون كيف كنا نحذّر بشكل موثوق من أن هناك تهديدا وشيكا ضد أبخازيا العليا في جورجيا، في غضون بضعة أشهر فحسب، ومن أن الهياكل الأساسية التي كان يبنيها الاتحاد الروسي ستستخدم في عمليته العسكرية الهجومية، أي إن بناء الهياكل الأساسية لخط السكة الحديدية، كما كنا نقول، استُخدم للأسف لاحتلال بلدي ومهاجمة أبخازيا العليا والتطهير العرقي للجورجيين في أبخازيا العليا.

ما أريد قوله الآن هو أنني لا أرغب في الخوض أكثر في حرب كلامية هنا. وأريد أن أطلب إلى كل شخص أن يؤيد المبادرات التي تناولها أعضاء مجلس الأمن هنا: أولاً، أن نبعث فريقا لتقصي الحقائق المتعلقة بالشؤون الإنسانية على أرض الواقع بأفضل طريقة ممكنة وفي أقرب وقت ممكن. فنحن نريد هذا، وتلتزم جورجيا التزاما كاملا بالتعاون ومد يد العون على أرض الواقع لفريق تقصي الحقائق فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية – من الأمم المتحدة إذا كان ذلك القرار – لتحديد أي نوع من الكوارث الإنسانية التي نحن بصددها. فنحن نريد تقريرا ورصدا من مجلس الأمن يتسم بالدقة والموضوعية. ذلك هو الأمر الأول.

أما الأمر الآخر فهو: من الواضح أن معظم أعضاء المجلس يدينون الإجراء الذي اتخذته روسيا من جانب واحد. وأرى أن الأمر السليم سيكون تأكيد الدول الأعضاء من جديد التزامها بقرارات مجلس الأمن القائمة، التي تنص بالتحديد على التأييد الكامل للسلامة الإقليمية لجورجيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وبالطبع، يجب ألا أغفل القول إنه لا يمكننا أن نسلط الضوء على صراع أوسيتيا الجنوبية وحدها، حيث توجد الكارثة الإنسانية الحالية هناك، وننسى الحالة الأبخازية، كما أشار بضعة من أعضاء مجلس الأمن هنا: فذلك الهجوم على أبخازيا العليا كان غير مشروع ويتعين أن يكون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تمثيل هناك في أقرب وقت ممكن. وأعرف أن حفظة السلام الروس والمليشيات الأبخازية تعارض هذا، لكن يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة وأن نكون مستعدين لإقناعهم بأنه يتعين علينا أن نراقب الأمور في أبخازيا العليا مراقبة كاملة وفي أقرب وقت ممكن، لكي نبدأ في إعادة الأشخاص المشردين داخليا الذين جرى تطهيرهم عرقيا هناك.

تلك هي النقاط التي أردت تشاطرها معكم بعد أن أعرب الزملاء عن شواغلهم. وأود أن أشكرهم جميعا على تعليقاتهم ونحن نعوّل على تأييدهم المستمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل كوستاريكا الكلمة للإدلاء ببيان آخر، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعود إلى السطور الأخيرة من البيان الذي أدليت به في وقت سابق اليوم. فقد قلت إن كوستاريكا لا تزال مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل إيجاد حل دائم للصراع وينبغي لذلك الحل، [سعادة] السفير تشُركن، أن يتضمن السلامة الإقليمية لجورجيا وحقوق الشعبين الأوسيتي الجنوبي والأبخازي، وقبل كل شيء نزاهة القانون الدولي والتطبيق الكامل لمبادئ التعايش الحضاري الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأنا ممتن للممثل الدائم للاتحاد الروسي على تذكيري بتاريخ المنطقة. وكان ذلك بالضبط ما يبعث القلق لدى رئيس بلدي، الذي كان تواقا إلى اتخاذ موقف متوازن حيال هذه المسألة وأمضى ساعة من الزمن على الهاتف معي ساعيا إلى إيضاح الحالة.

إنني متأكد أن البعض سيرغب في تحليل الموقف الذي اتخذته كوستاريكا إزاء كوسوفو وسيقارنه مع موقفها إزاء الحالة في جورجيا. لكن أوجه التشابه بين الحالتين غير قائمة هنا مع استخدام القوة لتحقيق تطلعات انفصالية. وهناك تنتهي أوجه التشابه بين الحالتين. فقد اعترفت كوستاريكا بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد بوصفه قرارا سليما من الناحية القانونية. وبوصفنا بلدا يحترم القانون الدولي، فقد اتخذنا موقفا نعتبره سليما من الناحية القانونية.

لكن، بوصفنا بلدا يحترم القانون الدولي أيضا، فقد قبلنا بالطريق الذي تسلكه صربيا ساعية إلى الحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية. وينبغي لممثلي صربيا الموجودين في القاعة أن يعرفوا أن كوستاريكا تؤيد – وستؤيد في الجمعية العامة – تطلعات صربيا للحصول على فتوى من المحكمة. وبعد ذلك، إذا تعين أن نعدّل موقفنا فسنعدّله. وسيكون ما نقوم به متسقا مع مراعاة القانون. ونؤمن بأن سيادة القانون لا القوة هو مبدأ التعايش الحضاري القائم على الاحترام بين الأمم.

وعليه، فلا يبدو من المعقول محاولة الخلط أو المساواة بالفعل بين حالتين وإجراءين مختلفين اختلافا كليا. ففي إحدى الحالتين، هناك آراء متباعدة وتفسيرات متضاربة وحلول سلمية جرى التوصل إليها أو يجري العمل بها. أما في الحالة الراهنة، فأود أن أذكر أنه في بعض الظروف الدولية هناك محاولات لتعزيز المبدأ القائل بأن القوة هي الحق. ولا يزال ذلك أمرا غير مقبول بالنسبة لبلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل المملكة المتحدة التكلم للإدلاء ببيان آخر، وأعطيه الكلمة الآن.

السير جون سورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن التدخل مرة أخرى، لكنني سآخذ مدة وجيزة جدا. لم أسمع بعد ظهر هذا اليوم أي شيء يجعلني أغيّر البيان الذي أدليت به في وقت سابق، لكن أود أن أرد على المقارنات، التي سعى زميلنا الموقر السفير تشُركن أكثر من مرة إلى عقدها بين الإجراءات الروسية في جورجيا وتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وأخشى أن الحجة التي ساقها السفير تشُركن هي ببساطة حجة واهية.

فالعمل العسكري في كوسوفو عام ١٩٩٩ كان عملية متعددة الجنسيات؛ وكان هدفها تفادي أزمة إنسانية وشيكة سعيا لتحقيق أهداف وردت في قرارات لمجلس الأمن؛ و لم يُلجأ إليها إلا بعد استنفاد جميع السبل السلمية الأخرى، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي كبير بشأن مستقبل كوسوفو، الأمر الذي عطّلت نتائجه صربيا وبعد ارتكاب القوات الصربية مزيدا من الفظائع.

لقد انقضت تسع سنوات على إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو والمزيد من الجهود الدبلوماسية الشاقة، قبل أن تحصل كوسوفو، بدعم دولي مكثف، على الاستقلال بعد تنفيذ عملية الوضع النهائي التي دعا إليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبسبب موقف الاتحاد الروسي وحده، لم يستطع المجلس أن يؤيد الخطة التي وضعها مبعوث الأمم المتحدة وفقا لذلك القرار.

وفي المقابل، انتظرت روسيا ثلاثة أسابيع فقط لكي تنتقل من مرحلة التدخل العسكري، متحدية بذلك القرارات العديدة لهذا المجلس، إلى مرحلة إعادة رسم حدود جورجيا من جانب واحد، دون اللجوء إلى أي عملية سياسية. إن الإجراءات التي قامت بها القوات الروسية في جورجيا بعد ٧ آب/أغسطس ومئات الآلاف من اللاجئين الجورجيين الذين تم تشريدهم، تكذِّب فكرة أن ذلك كان تدخلا إنسانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وولف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لم أكن أعتزم أن آخذ الكلمة. أنا لست طبيبا نفسيا، ولا أعرف ما الذي أتى بعبارة الارتباط الحر التي استمعنا إليها من السفير تشوركين.

لقد اعترف ثمانية أعضاء في هذا المجلس بكوسوفو، ثمانية أعضاء انتهوا إلى أن الاعتراف هو الشيء الصحيح الذي نفعله. لم يقم أي منهم بذلك تحت ستار القوة، كما استمعنا.

هناك مجموعة من القرارات الخاصة بالعراق، التي نعرفها جميعا حق المعرفة، كما نعرف الانتهاكات التي استمرت طوال سنوات عديدة لهذه القرارات. كانت هناك انقسامات حول حر ب العراق، وهي معروفة جيدا. وكنا نعتقد أننا قد تجاوزناها. ولكن يبدو أنه لا يزال يوجد هناك بعض الإحباطات. لا توجد أي أطماع إقليمية أو رغبة في تجزئة العراق.

أما بالنسبة لأفغانستان، لدينا تحالف يحاول أن يرسخ الديمقراطية – ومرة أخرى، دون أية طموحات إقليمية – ويحاول أن يساعد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

لقد استمعنا من قبل إلى مقارنات واهية. إنها لا تستطيع أن تحيد أو تنحرف بنا عن الحقائق التي أمامنا، وتبقى تلك الحقائق واضحة تماما. وكما قلت من قبل، إن الحقائق عنيدة. لقد قامت روسيا بغزو جورجيا، وتحتل روسيا جورجيا، وبموجب هذا الاحتلال، تقوم روسيا بتجزئة جورجيا، بالتجاهل التام لسلامة أراضي ذلك البلد. ولا يستطيع أي جهد مهما كان قدره قد يبذله البعض لمقارنة تلك الحالة بحالات أخرى لا تمت لها بأي صلة على الإطلاق ولا تتشابه معها مطلقا، أن يبرر ما حدث.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حسنا، إنه لشيء جيد أن يقول السفير وولف إنه ليس طبيبا نفسيا، لأن الممثل الدائم لجورجيا المحترم، السفير ألاسانيا، إذا صح لي القول، يعتقد أنه طبيبا نفسيا، وأنه قد حضر الآن ما يكفي من جلسات مجلس الأمن مما يحمله على الاعتقاد بأنه يستطيع أن يقدم تقييمات مستنيرة عن تصرف أعضاء المجلس. ولكنني أترك ذلك لضميره.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى الرضا عن شيء ما، أود أن أقول الآتي. إنني راض تماما عن ذكر مواقف الاتحاد الروسي إزاء هذا الوضع الصعب. وأشعر بعدم الرضا على نحو كبير عندما أسمع كيف يلوي الزملاء الحقائق والمبادئ، وعندما يلجأ بعض الزملاء بصفة مستمرة إلى المعايير المزدوجة في تفسير مختلف الحالات. إنني لن أخوض هنا في التفاصيل. أعتقد أنكم جميعا تفهمون ما أعنيه.

أخيرا، بالنسبة لموضوع الشعور بالرضا، فإن الممثل الدائم لجورجيا المحترم، السفير ألاسانيا، يشعر بالرضا على أن قيادته قامت بمغامرة عسكرية دموية وزجت شعبه بأكمله في هذه المحنة الصعبة، إذن ما الذي يضايقه؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.